جامعة قاصدي مرباح – ورقـــلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان :

تحليل العلاقة بين نتيجة الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات

حالة الجزائر دراسة قياسية من 1990الى 2018

من إعداد الطالبتين : اسماعيلي خضرة – بدودة لمية

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور		(أستاذ – جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور	علاوي محمد لحسن	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقررا و مشرفا
الدكتور		(أستاذ – جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

كلمة شكر

إن الحمد لله نحمده ونشكره وستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله أما بعد :

نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد الحسن علاوي الذي لم يبخل علينا بالإرشاد والنصائح والتوجيهات القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل .

بالإضافة إلى صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمامه

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ إبراهيم خويلد والى كل من ساعدنا من قريب أوبعيد

الملخــص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد نفطيا.

واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية غطت الفترة من 1990الى 2018 ،كما تناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضيتين هما : التكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أي علاقة بين العجزين ، والمقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين إضافة إلى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة وبالنظر إلى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الوطني فقد بينت هذه الدراسة أن كل من فرضيتي التكافؤ الريكاردي والمقترح الكينزي غير قابلتين للتطبيق في الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الوطني ، ذلك أن لتأثر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري بالإيرادات النفطية ، فالجباية البترولية تؤثر في دخل الموازنة العامة أي الإيرادات العامة للموازنة 60% والتي تمول بها عمليات الإنفاق العام،كما تؤثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري96% ، وبالنظر لأهمية الإيرادات النفطية على مركبات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري تتوطد العلاقة بين العجزين من والى الموازنة العامة والميزان التجاري .

Abstract:

The purpose study was aimed to present an analytical perusal in the evolution of the budget deficits in Algeria during the period of 2000-2016, which contain a Statement of the most important factors increasing the deficit and its various financing methods. We have reached that, even though the budgets deficit exacerbate in recent years, but it is still arithmetic, according to the cautious policy pursued by Algerian authority in the management of from its petroleum resources' revenues through a mechanism of adjusting resources fund. We've found that about 70% (average period during 2006 to 2016) of budget deficit's financing has covered by the previous fund. Under the decline of other financing sources (banking and non-banking financing and borrowing). All this as challenge in front of Algeria, which needs tosustainedits budget financing, through the rationalization of the public expenditure, and by searching for the alternative sources of financing without oil revenues, Especially as the budget deficit will become a real in 2019, with the same situation, this is what leads to the possibility of internal and external borrowing to finance.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير : II

الملخـص : II

فهرس المحتويات III

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال VI

قائمة الملاحق VII

توطئة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة وميزان المدفوعات

تمهيد : 2

المبحث الأول : الإطار النظري للميزانية العامة للدولة 2

المبحث الثاني : ماهية ميزان المدفوعات 13

المبحث الثالث :الدراسات السابقة : 23

الخلاصـــــــــة : 29

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

المبحث الأول :تطور الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018 31

المبحث الثاني : التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات 42

الخاتمة 57

المراجع : 62

الملاحق :..... 66

الفهرس..... 70

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	26
تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة1990–1999	32
تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000–2016	34
تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 1990 إلى 1999	39
تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 2000–2016	40
تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 2000–2016	41

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة1990–1999	32
تطور الموازنة خلال سنتي 2017–2018	35
تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 1990–1999	41
تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 2000–2016	41
تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 2017–2018	42
تطور رصيد الميزانية الميزان التجاري من 1970الى 2017	52
تطور الواردات والنفقات العامة في الجزائر من 1970الى 2017	52
هيكل الإيرادات العامة في الجزائر 1970الى2017	53
نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر 1970 –2017	54
تطور الصادرات والواردات وأسعار النفط في الجزائر 1970–2017	55
تطور الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر 1970–2017	55

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1): نتائج اختبار PPلاستقرارية للسلاسل (BD)(BC) (POIL)	66
الملحق رقم (2): نتائج اختبار PPللفرو قات الأولى للسلاسل (BD)(BC) (POIL)	67
الملحق رقم (3): درجة تأخر النموذج	67
الملحق رقم (4): نتائج اختبار السببية	67
الملحق رقم (5): نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك	68
الملحق رقم (6): نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ	68
الملحق رقم (7): نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	68
الملحق رقم (8): نتائج تقدير نموذج VAR.	68
الملحق رقم (9) : استقرارية النموذج	68

المقدمة

توطئة:

تلعب الموازنة دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع .وإإحدى مؤشرات التنمية الاقتصادية وتعكس الأهداف والسياسة المالية المتبعة من طرف أي دولة فهي تبرز الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من جهة ومن جهة أخرى تبين كيفية إنفاق هذه الإيرادات وكيفيتها لتغطية النفقات وتحقيق النفع العام إلا أنه مع تطور الفكر المالي الحديث أصبحت الموازنة العامة تشهد عجزا شبه دائم أما مقصود بفعل سياسات الدولة التوسعية أو عدم كفاية مصادر الإيرادات وذلك في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو ,الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية لاسيما التوازن النقدي والمالي وكذلك يؤثر على التوازنات الخارجية المتمثلة أساسا في التبادلات الخارجية مع الدول الأخرى مسببا عجزا في ميزان المدفوعات من خلال العجز في الميزان التجاري.ويطلق على العجزين (عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات) بالعجز التوأم أو العجز المزدوج. والجزائر مثل باقي الدول سعت لتحقيق تنمية اقتصادية كبيرة مما تطلب إيرادات كبيرة لإنفاقها ،لكن تراجع أسعار النفط سبب مشكل كبير من اختلال في الميزانية وميزان المدفوعات وارتفاع المديونية

انطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي هل تتأثر نتيجة الموازنة العامة للدولة وتتأثر بنتيجة ميزان المدفوعات وتؤثر وما مدى ذلك؟.

الأسئلة الفرعية :

- ماهية الميزانية ,رصيدها وأسباب العجز ومعالجته
- ماهية ميزان المدفوعات وأسباب العجز
- كيف تؤثر نتيجة الميزانية على ميزان المدفوعات وطبيعة العلاقة بينهما وذلك خلال الفترة المدروسة 2018-1990

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح مجموعة من الفرضيات التالية:

- الميزانية وثيقة رسمية مصادق عليها تحتوي إيرادات و نفقات الدولة خلال فترة محددة عادة سنة تكون أما رصيد ايجابي فائض أو سلبي عجز.
- ميزان المدفوعات سجل محاسبي يحدد جميع المبادلات الخارجية التي تتم بين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين خارجها في دول أجنبية خلال فترة زمنية محددة عادة بسنة
- توجد علاقة سببية حيث تتأثر نتيجة الموازنة العامة ونتيجة ميزان المدفوعات يبعضها خلال فترة الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح مجموعة من الفرضيات التالية:

مبررات اختيار الموضوع:

الموضوع اقتصادي بحث متعلق بأهم مؤشرين للتنمية الاقتصادية الميزانية وميزان المدفوعات وهو المحبذ لدينا

يعتبر موضوع الساعة الذي باتت معظم الدول تعاني منه العجز المزدوج

أهداف الدراسة :

- تحليل الموازنة العامة للدولة وبيان نتيجتها والعجز المسجل فيها
- كذلك الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات ،تحليله ودراسة نتيجته
- تبيان العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال تركيزها على أحد أهم المشكلات التي تعاني منها بلدان العالم عموما والنامية بشكل خاص والمتمثلة في العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتأثيرهما على بعض وعلى الدول بحيث يسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية مما يستدعي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على العجزين

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : وذلك بتسليط الضوء على الفترة 1990-2018

الحدود المكانية : دراسة حالة الجزائر

صعوبات الدراسة :

الفترة الحرجة التي يمر بها العالم من وباء وتوقيف الجامعات صعبت من الحصول على المراجع الكافية ومن التواصل الهادف لتحسين العمل

وصعوبة الحصول على المعطيات المستعملة في الجانب التطبيقي

منهج البحث :

استدعت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ,كما استخدمنا المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي من أجل تحليل متغيرات الدراسة وإيجاد العلاقة السببية بينها وذلك بالاستعانة بأحد البرامج الإحصائيةEVIES9

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول :الإطار النظري للميزانية العامة وميزان المدفوعات

المبحث الأول :الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 199-2018

المبحث الأول:تطور الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

المبحث الثاني : التحليل التطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

الفصل الأول

الإطار النظري للموازنة وميزان المدفوعات

تمهيد :

إن عجز الحساب الجاري يعتبر حالة شائعة في الاقتصاد العالمي تعاني منه معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.كما تعد حالات اللاتوازن المالي والخارجي مصدر اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية إذ أن هناك علاقة وثيقة تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري إلى ميزان المدفوعات.أي أن السياسة التوسعية والمنعكسة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي حالة عدم كفايتها يتم اللجوء إلى الاستيراد فعندها يتجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات مسببا عجز الموازنة بينما يتسبب عجز ميزان المدفوعات من خلال عجز الميزان التجاري فتكون القيمة (صادرات –واردات) مضاف إليها صافي الخدمات والتحويلات الجارية سالبا.وتعد الجزائر من الدول النامية التي تعاني مشكل العجز إذ أن اغلب إيرادات الدولة تعتمد على مصدر واحد البترول مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية,

المبحث الأول : الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

المطلب الأول:مفهوم الميزانية

أولا: التعريف

تلعب الميزانية العامة دورا هاما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع .فتعتبر الموازنة خطة مالية ترمي إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين1

وقد تعددت التعاريف واختلفت حول الميزانية العامة

*فالميزانية تعرف على أنها الوثيقة العامة لدراسة المالية لأي دولة إذ أنها تشمل بنود الأنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.كما أنها تبين كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول هدا الإنفاق2

1 مجلة جامعة اربيل العلمية –إصدار خاص عدد 2سنة2018 ص537

2شهاب محمود مجدي–دار الجامعة الجديدة للنشر سنة1999 ص261

*كما تعرف على أنها بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس بسنة وتتطلب إجازة السلطة التشريعية[1][2]

*تعرف على أنها وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأرقام.أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من موارد من مختلف المصادر والإيرادات خلال الفترة الزمنية المنوط عنها والتي تحدد عادة بسنة.

*الموازنة العامة هي خطة مالية للدولة تتضمن النفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

*عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة وفقا لقانون84/17 «تتشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها».

ثانيا:أهمية الموازنة العامة :

تظهر أهمية الميزانية في مختلف نواحي الحياة خاصة في مختلف نواحي الحياة خاصة السياسية الاقتصادية منها والتي سنحاول إبرازها فيما يلي:[3]

***من الناحية السياسية** : يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حيث تضطر الحكومة إلى إتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

***من الناحية الاقتصادية** : تعكس الميزانية في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في حياة هذه الدول فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل أصبح لها تأثير في كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته.

1محمود حسين- زكرياء احمد عزام 2007 ص157-158

2

3د محمد الصغير بعلي –د يسري أبو العلاء- المالية العامة-دار العلوم للنشر والتوزيع ص88

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش.بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية

***الأهمية الاجتماعية** :تستخدم الميزانية العامة لتحقيق أغراض اجتماعية تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد مع ضمان بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل الضعيف.

***الأهمية المحاسبية** :أهمية الميزانية من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع الحسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية .إذ **يمسك كل** نوع من الإيراداتوالنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الميزانية.

المطلب الثاني:خصائص الميزانية العامة ومبادئها

أولا:خصائص الميزانية العامة

للموازنة العامة مجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:

-هي تقدير أرقام مبالغ كل النفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة حيث أنها بيان مفصل عن النفقات العامة بما يقابله من إيرادات لتغطيتها فهي تستند إلى عنصر التوقع

-الميزانية العامة هي وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتجيزها السلطة التشريعية بموجب القانون

-تعد الميزانية –عادة-لتنفيذها خلال سنة مالية مقبلة وهو ما يميزها عن الحساب الختاميcompte final للسنة المنصرمة1

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الموازنة العامة أن تأخذ بالحسبان بعض المبادئ والمتمثلة في :

1د محمد الصغير بعلي ديسري أبو العلاء –مرجع سابق

*مبدأ السنوية : يقصد به أن يحدث توقع إجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام ويرجع ذلك لاعتبارات سياسية مالية معينة .أما الاعتبارات السياسية فتتمثل في أن هذا المبدأ يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية .أما الاعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية1

وفي الجزائر تنص المادة 3 من قانون 84/17 على «يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعبائها كالوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال» 2

***مبدأ الوحدة** : نادى به الفقيه ساي حيث قال «أ من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية »

ومبدأ وحدة الميزانية يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة ،لهذا يمكن تفسيره على أساس:

أ-زاوية مادية:وتعني أن جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع لرقابة البرلمان

ب زاوية شكلية: خضوع جميع العمليات المالية لقانون واحد هو قانون المالية ومن هنا تظهر أهمية الوحدة من حيث الرقابة البرلمانية.

3-مبدأ العمومية : يكمل مبدأ وحدة الميزانية فإن كان مبدأ الوحدة يهدف لإعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة ويمثل إطارها الخارجي فان مبدأ العمومية يهدف إلى ملء هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة ولكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين.

ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين أولاهما خاص بالإيرادات والثاني خاص بالنفقات دون الربط بحيث يظهر كل قسم مستقل عن الآخر.

1دراسي مسعود(السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن حالة الجزائر1990-2004-مذكرة دكتوراه قسم علوم اقتصادية الجزائر 2006 ص136

2 J B Say: «traite d'économie politiaue»3eme livre ed paris 1826 ch6

وهذه الطريقة توضح نتيجة نشاط الدولة مما ييسر مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية ورقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية1

4-مبدأ التوازن: شهدت قاعدة توازن الميزانية تطورا في الفكر والواقع الماليين كنتيجة مباشرة للتطور في طبيعة ودور الدولة وانتقالها من الدولة" الحارسة"إلى الدولة" المتدخلة" ثم الدولة المنتجة وتغير فكرة التوازن الاقتصادي.

.قاعدة التوازن في ضل الفكر المالي التقليدي:حيث ينظر على أنها تعني تساوي نفقات الدولة العادية مع إيراداتها العادية وبالتالي لا يجوز عجز الميزانية .كما رفض وجود فائض في الميزانية أي زيادة الإيرادات العادية عن النفقات العادية يعني وجود تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب.ومن ناحية أخرى فإن وجود عجز في الميزانية العامة قد يعرقل النشاط الاقتصادي وذلك بدفعه نحو الانكماش حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاع من دخول الأفراد بالإضافة لذلك فان وجود فائض في الميزانية العامة يدفع السلطة التشريعية إلى المطالبة بزيادة النفقات العامة لأغراض سياسية.

.قاعدة التوازن في ضل الفكر المالي الحديث:يعني هذا الفكر ضمنيا قبول فكرة العجز فالميزانية العامة للدولة حيث يجب أن يكون عند الحد الذي لايؤدي إلى آثار اقتصادية ومالية سلبية أي البحث عن نسبة العجز التي تتماشى مع الخطة الموضوعة لإحداث التوازن الاقتصادي والحفاظ عليه والعمل على تمويله من خلال استخدام مصادر غير تضخمية2.

المطلب الثالث: مفهوم العجز في الموازنة العامة

أصبح العجز في الموازنة العامة ظاهرة تمس مختلف الاقتصاديات المعاصرة سواء كان ذلك عن قصد عندما تلجا الحكومات إلى خلق فجوة بين نفقاتها وإيراداتها فيما يسمى التمويل بالعجز ,أو عن غير قصد عندما تعجز الدولة عن تغطية نفقاتها. وفيما يلي سنتناول تعريف العجز الموازني ,أشكاله وأسبابه

1دكتور محمد الصغير بعلي+دكتور يسري ابو العلاء مرجع سابق ص93

2عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2013-ص93-95

أولا:تعريف عجز الموازنة العامة

1. لم يجمع الاقتصاديون على مفهوم معين كإجماعهم على مفهوم العجز الموازني وذلك بالرغم من تعدد الزوايا التي ينظر منها إليه .فهناك من يعرفه شمولا على أنه عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العامة, وهناك من ينظر إليه على أنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها أو الحالة التي تسجل فيها إيرادات الدولة قصورا عن سداد نفقاتها1
2. أما الاقتصادي الأمريكي بنجامين فرانكلين فيعرف العجز في الموازنة بطريقة مختلفة ولكنها ذات دلالة مهمة جدا بقوله الشهير"عندما نعيش حياة الفاتورة للمستقبل,التكاليف...سنضمن أدنى مستوى من المعيشة للأمريكيين الأفراد وانخفاض نفوذ أمريكا وأهميتها في الشؤون العامة"2
3. عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة .في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية 3
4. ويعرف العجز الموازني على أنه عبارة عن رصيد سالب بحيث تكون نفقات الدولة أعلى من إيراداتها4
5. يعرف عجز الموازنة العامة للدولة على أنه الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة العجز الشامل

ثانيا : أشكال العجز الموازني

للعجز الموازني العديد من الأشكال نذكر منها:5

العجز الجاري : يعبر العجز الجاري عن صافي مطلب القطاع الخاص الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض,ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات

[11]1-مجلة أفاق علمية –العدد11 سنة _2019(د زهير بن دعا س قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر) -ص319

2- عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان –اربيل في العلوم القانونية والإدارية والمالية 2018 ص540

3- صندوق النقد الدولي –معهد صندوق النقد الدولي-الميزانية والتحليل المالي الكلي واشنطن 989 ص8

4-دردوري لحسن –عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي-مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية-جامعة

5-سيد البواب (عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج) بدون دار نشر 2000ص41

الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسد الديون المتراكمة والسنوات السابقة بمعنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام والإنفاق الجاري والإيرادات العامة الجارية.

هو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية,وغير مشتملة على الدخل والاقتراض . فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة ,ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية والقطاع العام بحيث هدا العجز لابد من تغطيته باقتراض جديد إضافة لذلك هذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة القطاعات الحكومية دون اقتصار عن الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزء منها .فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قيس العجز مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.

العجز الأساسي : يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون فهذه الفوائد نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد, ويهدف هذا المقياس للتعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث عن المديونية الحكومية نتيجة للسياسات والميزانيات الجارية,ويقدم أيضا تقييم على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي,ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد

العجز الهيكلي: يعبر عن الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي وهو ذلك العجز الذي يحتمل استمراره في الزمن الطويل.[1]

وهو مقياس يحاول أن يمحي اثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل,ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي[2]

1- مجلة آفاق علمية –(د زهير بن دعاس) مرجع سابق –ص319

2سيد البواب مرجع سابقص41

ثالثا :أسباب العجز الموازني

إن تفاقم العجز الموازني في دولة ما يعود إلى أسباب متعددة تنحصر في مجملها في أسباب تؤدي إلى زيادة الإنفاق العمومي وأخرى تؤدي إلى تراجع الإيرادات.نذكرها فيما يلي:

أ-زيادة في النفقات العامة:هناك العديد من العوامل الأساسية التي لا تأثر في زيادة نمو النفقات العامة للدولة وما هو متعلق بتراجع الإيرادات

1. توسيع مساحة القطاع العام ,ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية,خاصة في المراحل الأولى والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية, وتدعيم الهيكل الصناعي
2. زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان ,التعليم,الصحة و الضمان الاجتماعي,وهذا راجع إلى التزايد الكبير في معدلات السكان,وبالتالي زيادة الطلب الصحي
3. زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
4. اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية,حيث زاد عدد العمال والموظفين في القطاع الحكومي وقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات
5. انتهاج لسياسة التمويل بالعجز من أجل تمويل التنمية,بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد أو تلجأ إلى القروض العامة داخلية كانت أو خارجية.حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار أي ارتفاع معدلات التضخم.
6. تزايد النفقات العامة جراء تزايد الإنفاق العسكري,خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة (لان استيراد السلاح غالبا ما يكون بالعملة الأجنبية)
7. نمو النفقات العامة جراء تزايد تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي,فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.[1]

ب- تراجع الإيرادات العامة: لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة,ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة, ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي :

1- دردوري لحسن – عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي-مرجع سابق ص105

1. انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني ,السبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة'وذلك يؤثر على الحصيلة الضريبية.
2. زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد من جهة وضعف كفاءة الإدارة الضريبية من جهة أخرى.
3. كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية ,فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة.1

المطلب الرابع : تصحيح العجز في الموازنة العامة(تمويله)

إن ما يهمنا في العجز ليس مجرد وجوده في الموازنة العامة للدولة وإنما الوسائل المستخدمة في تمويله,فمن المعروف إن القطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاته مستخدما في ذلك عددا من الوسائل أهمها ما يسمى بقيد الميزانية أو قيد الموازنة وهو قيد يصور التدفقات المالية الداخلة إلى القطاع الحكومي والخارجة منه وجبريا يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$D = (G - T) = dB + dC$$

حيث :

D: مقدار العجز الإجمالي,أي إجمالي النفقات الحكومية النقدية (النفقات العامة)(G)مطروحا منها إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية (الإيرادات الجبائية)

G: هي حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية

DC: تمثل النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز

فإذا مول الإنفاق الحكومي بالإيرادات العادية فقط أي أن $dB + dC$,فان الموازنة العامة تكون في وضع توازن,أما إذا أخذ احد المتغيرات dC , dB قيمة موجبة فان الموازنة العامة تكون في حالة عجز

وتتعدد مصادر تمويل العجز فمنها المحلي ومنها الخارجي نذكر أهمها:

1- دردوري لحسن –عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي- مرجع سابق ص 115

1. استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة:تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بواسطة العديد من الطرق والوسائل من أجل ضمان استقرار اقتصادي, حيث أنه عندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي مثل مشكلة عجز الموازنة العامة والتي نحن بصدد دراستها,تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز وذلك من خلال :

1. إجراءات تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:يتمثل ذلك في كل ماله علاقة بدعم أسعار السلع التمويلية الهامة,حيث أن صندوق النقد الدولي وضع عدة أساليب أهمها لإلغاء التام لهذا الدعم كليا ومرة واحدة, ويكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل, أما إذا تعسر ذلك على الدولة فيمكن لها تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل بحيث تقوم برفع الأسعار تدريجيا
2. تخفيض الأجور: وذلك من خلال وضع حد أقصى للأجور وتجميد العلاوات الاجتماعية وأيضا إلغاء الوظائف الشاغرة وتوقيف تعيين وظائف جديدة من جهة أخرى لابد من إعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على التقاعد
3. الضغط على النفقات العامة الموجهة للتعليم والصحة: لأنها تمثل مكانة كبيرة للإنفاق العام وذلك بجانبيه الجاري والاستثماري,حيث أنه لابد من التخفيض في الإنفاق الاستثماري,مثل التوسع في بناء المرافق التعليمية والمرافق الصحية, ويكون البديل خصخصة النشاط في هذه المجالات يعني إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها.
4. ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته:يمكن تعريف ترشيد الإنفاق العام بأنه عبارة عن توجيه الإنفاق العام للقطاعات التي بإمكانها إعطاء إنتاج, ولنجاح الإنفاق العام لابد من:

1-أن لا يتعدى معدل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2-لابد من الوصول بشكل تدريجي إلى تلك الحالة التي يتساوى فيها صرف مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة,ويستحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري وذلك من أجل تحقيق فائض جاري تقوم الدولة بتوجيهه إلى الإنفاق العام الاستثماري

5. استخدام الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة:تعتبر الإيرادات العامة أهم مصدر تقوم به الدولة لتمويل نفقاتها العامة,لكن قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى اقتراض المال التي تحتاجها , وذلك بتنويع مصادر إيراداتها , ومن أبرز الإيرادات ما يلي :

1. القروض العامة : يمكن أن تقسم إلى داخلية وخارجية إذا نظرنا لمصدرها ,كما يمكن تقسيمها إلى قصيرة وطويلة الأجل وذلك من وجهة نظر أجل القرض

والقرض العام :هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير(أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية وأجنبية) مع التعهد برد مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه

وبذلك تعتبر القروض أحد مصادر الإيرادات غير العادية التي تعتمد عليها معظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي رغم خطورة الاعتماد عليها,لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته.

الإصدار النقدي الجديد تلجا الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى "التمويل بالتضخم"وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي,وتتمثل عملية الإصدار النقدي الجديد في خلق كمية إضافية من النقد الورقي يتم استخدامها.

المبحث الثاني : ماهية ميزان المدفوعات

المطلب الأول: المفهوم والأهمية

المفهوم:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه : السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة[1].

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ،يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصادية دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[2].

هو بيان أو سجل محاسبي ،يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة [3]

هو الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين [4]

الأهمية :

تتمثل أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

1. إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلاد .

---

[1]أ.د /السيد السريتي د. /احمد ألخضراوي . الاقتصاد الدولي .دار فاروس العلمية الإسكندرية ص249

[2]ا.د / رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي .د/خالد احمد فرحات المشهداني .د/ عباس خضير الجنابي . التمويل الدولي .د ار الأيام للنشر والتوزيع الأردن ص 31

[3]Bernard Guilochon, Annie Kawecki , Economie Internationale :Commerce Et Macroéconomie ,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006,p 188

[4]Claude DUFLOUX, Michel KARLINE, La balance des paiements, Economica, Paris, 1994, p39

2. إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف .
3. إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية[1]
4. يمكن البلد من معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات بقية الدول وذلك بالنسبة لكل عنصر من عاصره 5-أنه يساعد السلطات الاقتصادية والسياسية في البلد في تحديد مختلف السياسات الاقتصادية التي ينبغي انتهاجها .
5. يمكن السلطات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص البنك المركزي من التحكم والتنبؤ في تطور سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية .
6. يعتبر أداة مهمة في التقييم والتحليل والتفسير كما يعتبر من العناصر الأساسية الأربعة المتحكمة في التوازن الاقتصادي الكلي .
7. يمكن المتعاملين الأجانب من معرفة مركز البلد الاقتصادي وبالتالي يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
8. يمكن السلطات الاقتصادية من معرفة مركزها التجاري وصافي مركزها كمقرض أو مقترض دولي ،كما يمكنها من معرفة احتياطاته من وسائل الدفع الخارجي سواء كانت عملات صعبة أو ذهب نقدي أو حقوق السحب الخاصة أو غيرها[2].

[1] جميل محمد خالد . أساسيات الاقتصاد الدولي . الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية 2014ص ص 159 ،160 .
[2] محمد راتول،الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-2018 ص47 .

المطلب الثاني :عناصر ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات مما يلي :

1 – حساب العمليات الجارية :

تشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد

ا – الميزان التجاري (المعاملات المنظورة) :

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية حيث يتم تقويم الصادرات بقيمة)Free On Board :FOB(

(فوب): أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ،ضمن قيمة البضاعة وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة:سيف:CIF-Cost Insurance Freight

(فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة رسوم الشحن ،التأمين،الخدمات التوزيعية، والنقل حتى ميناء الوصول بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد)

ويتم في هذا القسم تسجيل المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي في الجانب الدائن بينما نسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين .

يعبر عن صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني فائض وإذا حدث العكس يعني العجز[1]

[1]هيثم العايب. م الصالح تجاني .م الصالح بن عمر .انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري 200-2016 ماستر 18/17/تخصص تجارة دولية جامعة الوادي

ب– ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة):

تسجل فيه جميع الخدمات (أي جميع المعاملات) الخدمية ويسمى حساب المعاملات غير المنظورة لأنها لا تقع تحت أعين الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم ومن أمثلة صادرات الخدمات استخدام لشركة النقل والملاحة الوطنية إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل وتسجل صادرات الخدمات في الدائن أما الواردات فتسجل في الجانب المدين ومن أمثلتها نجد مدفوعات لشركات النقل الأجنبية ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 70%

من التجارة الدولية تجارة خدمات[1]

ج– ميزان التحويلات من جانب واحد :

ويقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات من جانب واحد ،سواء أكانت مالية أو على شكل سلع والتي تحدث بين الدول والأشخاص دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من الطرف الآخر [2]

2– حساب رأس المال : يقسم إلى نوعين :

ا – تحركات رؤوس الأموال طويلة المدى :

ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة .

مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها ،وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج والعكس من ذلك فإن القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة .[3]

[1] زواوي هاجر .رصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات دراسة تحليلية 2000– 2013 مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف 2015/2014

[2] ا.د رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي .وآخرون .التمويل الدولي .مرجع سابق ص 37

[3] م أ السريتي ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ،ص.255

ب – تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها :

*الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة

*اختلاف مستويات أسعار الفائدة

*لغرض المضاربة :عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم والعكس .

3– ميزان الذهب والنقد الأجنبي :

هو الميزان الذي تنعكس صافي العمليات المالية والنقدية والتي تتم عبر الحسابات السابقة ، لكنه يعكس حركة الذهب بوصفه نقدا ليس سلعة والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي[1]

المطلب الثالث :أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

–أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات : هناك عدة أسباب منها :**1**

***– أسباب مؤقتة** :

ومن أهم هذه الأسباب التغيرات العشوائية في التجارة الدولية والتقلبات الموسمية في الإنتاج وتغيرات الطقس والحروب وهذه الأسباب قد تؤدي بالدولة إلى تحقيق فائض أو عجز في ميزانها وقد يتم تصحيح هذه الإختلالات المؤقتة في فترة قصيرة ودون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو أي تغير أساسي في سياستها[2]

***–أسباب دورية**:

[1] زينب حسين عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2008 ص 68

[2] شنقيري نوري موسى ،د محمد عبد الرزاق الحنيطي ،صالح طاهر الرزقان ،عبد الله يوسف سعادة ،التمويل الدولي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع .

تعتبر من أهم الأسباب التي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فاض .

وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى العجز ، كما يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي الى الدول الأخرى عن طريق مضاعف التجارة الخارجية وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها [1]

* **–الاختلال طويل الأجل** : (ويسمى الاختلال الإتجاهي)

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو ذلك انه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة والتي تحتاجها للنمو الاقتصادي وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل [2]

* **–التغيرات الهيكلية** :

وتتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الإختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها .

***–الاختلال النقدي** :

يظهر الاختلال النقدي نتيجة انخفاض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها وبالتالي يزداد الطلب على الواردات في الدولة ويقل الطلب الأجنبي على صادرات الدولة وهذا يؤدي إلى اختلال وعجز في ميزان

[1] جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص 170.

[2] هيثم العايب ،م الصالح التجاني ، م الصالح بن عمر ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ص 18

المدفوعات ويمكن معالجة هذا الاختلال عن طريق قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة[1].

إذا كان سعر صرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب [2].

2 –قياس الاختلال في ميزان المدفوعات :

لتحقيق ذلك نستخدم عدة معايير سيتم التركيز على أهمها : وهما الميزان الأساسي وميزان التسويات الرسمية :

***–الميزان الأساسي :**

يقاس إجمالي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وفقا للميزان الأساسي بإجمالي رصيد معاملات الحساب الجاري وتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي توضع فوق الخط .

أما تحت الخط فتوضع كل تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ،وبند السهو والخطأ فضلا عن المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية ، ولكن برصيد معادل ذو إشارة عكسية .

***–ميزان التسويات الرسمية**

يتم فيه إضافة كافة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ إلى معاملات الميزان الأساسي فوق الخط بينما تبقى المعاملات في الأصول الرسمية تحت الخط .[3]

[1] شنقيري نوري ،وآخرون،التمويل الدولي ،مرجع سابق ص ص 207.206

[2] –Paula Samuelson, William dNordhaus, **Économie–Taux de change et système financier international**, paris,2005, p 619

[3] موساوي وردة ،عجز الموازنة العامة وأثره على ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990–2010 مذكرة ماجستير ، تخصص الاقتصاد والمالية ،جامعة المدية 2013/2012.

المطلب الرابع : معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة :

1 –المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات :

هذه النظرية تنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات والتغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب بالتالي على المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات ويندرج ضمنها كل من :

- التصحيح عن طريق آلية الأسعار
- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف
- التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة
- التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي

2–المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومن أهم شروط هذه النظرية هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية[1]

تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات (طريقة ثانية):

تتمثل الإجراءات التي تتبعها الدول لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ما يلي :

[1] بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال (1970-2014) ماجيستير جامعة ورقلة ص17/16

1-إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية والانكماشية :

إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية والانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الدخل ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي فان إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية والانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال :

- السياسة المالية عن طريق : تخفيض الإنفاق الحكومي ، زيادة الضرائب ، تشجيع الادخار
- السياسة النقدية عن طريق : عمليات السوق المفتوحة ،الأسعار العليا للفائدة ،المتطلبات العليا للاحتياطي ،الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم .

ويتضح لنا أن الإجراءات السابقة تؤثر على تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال :

-القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات .

-تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص الواردات وزيادة الصادرات .

2-تخفيض سعر الصرف :

إن تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات أي على الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

فبالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية

ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات

3-القيود المباشرة على المعاملات الخارجية : ويتم ذلك من خلال :

- القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها .
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والإعانات .
- القيود التجارية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد والاحتكار .

إن جميع هذه القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة على عكس السياسات النقدية والمالية والانكماشية وتخفيض سعر الصرف التي تؤثر على ميزان المدفوعات [1]

طريقة أخرى (طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات)

هناك طريقتين :

1 التصحيح عن طريق آلية السوق :ترتبط بنظام النقد الدولي وتكون كما يلي :

ا – تعديل السعر والدخل :

عن طريق استخدام سياسات نقدية ومالية توسعية وانكماشية للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقابل منتجات توردها دول أخرى لجعل الصادرات أرخص (أغلى) نسبيا والواردات أرخص (أغلى) نسبيا مقاسه بالعملة الأجنبية .

التصور الكلاسيكي : ويرى أن العودة إلى التوازن إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار .

التصور الكينزي : لقد ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بطريقة يسترد معها التوازن التلقائي .

ب–تعديل أسعار الصرف:

وتشمل تخفيض العملة الخارجية لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أغلى) قياسا بالعملة الأجنبية

[1] شنقيري نوري، التمويل الدولي ، مرجع سابق ذكره ص 209

مثال إذا انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني قياسا بالدولار الأمريكي من 1.60 إلى 1.40 فإن ذلك يسمح للمنتج البريطاني أن يخفض أسعار صادراته بنفس النسبة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأمريكية .

2-التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات حيث يأتي دور الحكومات بالتدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنبا لاستمراره من ناحية وللحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه من جهة ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي :

*إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتشمل بيع الأسهم وبيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي أو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة .

*إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية بيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج أو بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية[1] .

المبحث الثالث :الدراسات السابقة :

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى جانب معين من هذه الدراسة ، دراسات باللغة العربية ، دراسات باللغة الأجنبية ، علاقة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية .

المطلب الأول :عرض مختلف الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية:

***موساوي وردة** ،عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة 1990الى2010 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : الاقتصاد والمالية الدولية ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية .

[1] علاء الدين عماري ، حكيم بوناصري ، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات م، ماستر مالية ونقود ، جامعة تبسه 2016/2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب المؤدية للعجز وتحليل طبيعته والوقوف على مدى معالجة الإجراءات المتخذة في إطار الموازنة العامة للرفع من أداء ميزان المدفوعات .

*زواري هاجر،رصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات ،دراسة قياسية وتحليلية لرصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000الى2013 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر – أكاديمي – في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ،جامعة محمد بوضياف المسيلة .

تهدف الدراسة لإعطاء مفاهيم عامة حول الميزانية العامة وإبراز تطور ميزانية الجزائر خلال الفترة 2000-2013 ، كذلك الإحاطة بالإطار النظري لميزان المدفوعات وتسليط الضوء على تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

بالإضافة غالى تحليل وقياس العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال نفس الفترة .

*دراسة بن زيان راضية (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، تناول الباحث موضوع دراسة قياسية و اقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر 1999-1970.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر التخفيض في قيمة العملة على كل من الميزانية- الميزان التجاري و كذا ميزان المدفوعات في الجزائر على المدى الطويل، من خلال التطرق إلى أهم تطورات الاقتصاد الجزائري منذ بداية السبعينات إلى غاية نهاية التسعينات، محاولا الباحث بذلك الفصل بين مرحلتي ما قبل التخفيض وما بعده حتى يتمكن من إيضاح الدور الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة عل التوازنات الخارجية في الجزائر .

الفرع الثاني:(دراسة أجنبية)

دراسة (Darrat)1988 بعنوان : "العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الأمريكي خلال الفترة 1960-1984الدي أكد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه .معا لأخذ في الاعتبار تعقيد العلاقة بين الموازنة والحساب الجاري الذي هو أحد مكونات ميزان المدفوعات في اختبار أربع فرضيات عجز الموازنةBD يسبب عجز الحساب الجاريCAD,عجز عجز الحساب الجاريCAD يسبب عجز الموازنةBD ,المتغيرين مستقلان ,المتغيرين متبادلا السببية.وبينت النتيجة أن اتجاه الارتباط الثنائي قائم بين العجزين ,وان نمو القاعدة

النقدية وارتفاع أسعار الفائدة دورا في عجز الحساب الجاري وعلى العكس من ذلك الدخل الحقيقي ليس له دور في تزايد العجز التجاري ,

دراسة (Khalid & Guan)1999 بعنوان : "قياس واختبار العلاقة السببية بين عجزي الموازنة و الحساب الجاري في عدد من البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية إذ قدم دليلا على أن ارتفاع عجز الموازنة العامة سبب عجزا كبيرا في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا.آما بالنسبة للمملكة المتحدة واستراليا

فتوصلت الدراسة لاستقلالية العنصرين,أما بالنسبة للبلدان النامية فقد كانت النتائج متعددة ففي الهند مثلا كانت الاختبارات تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه وليست قوية معنويا أما بالنسبة لاندونيسيا وباكستان أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة.بينما في المكسيك كان العجز الكبير في الموازنة مصدر لعجز الحساب الجاري .

دراسة :Bahman 1992

في هده الدراسة اختبر Bachmanأربع فرضيات للإجابة على السؤال التالي لماذا :

أ-يكون عجز الحساب الجاري الأمريكي اكبر بكثير ؟.والفرضيات هي أدى العجز الكبير في الميزانية الفيدرالية إلى تدهور الحساب الجاري

ب-تردي الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع إنتاجية شركاتها في التجارة الدولية.

ج- زيادة الإنفاق الاستثماري الناتج عن تخفيض الضرائب,تؤدي إلى عجز الحساب الجاري.

وقد استخدم الاقتصادي Bachmanأربع متغيرات هي عجز الميزانية الفيدرالية والاستثمار المحلي الإجمالي .والوزن النسبي لإنتاجية الولايات المتحدة نسبة لإنتاجية الدول الأخرى والفوائد المقدرة على المخاطر واستخدم في التقدير بيانات ربع سنوية للمدة(1974-1988) كما استخدم نموذج الانحدار الداني(VAR) لكل من الفرضيات وأوضحت النتائج أن عجز الميزانية الفيدرالية يفسر التغير في الحساب الجاري ,أما المتغيرات الثلاثة لم يمكنها أن تفسر التغير في الحساب الجاري طوال مدة الدراسة

دراسة : McNelis-Siddiqui1994

قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بتحديد آثار التحرر المالي على الحجوزات المزدوجة بين الميزانية العامة والحساب الجاري.وذلك من خلال تحليل إجمالي الدين الحكومي والدين الخارجي ,والعجز المالي'فضلا عن تحليل سلوك عجز الجاري فاستخدما قياسيا اختبار(Dickey-Fuller)واختبار(Phillips-Perron)في تحديد درجة التباطؤ لإستقرارية بيانات السلاسل الزمنية للمدة(1975-1990)واستخدما الانحدار الذاتي(VAR) لاستكمال التحاليل.

إن هده الدراسة لم تجد دليلا على وجود العلاقة بين العجزين في نيوزيلندا إلا أنها تحققت من وجود علاقة تكامل واضحة بين كل من الدين الخارجي والدين الحكومي.

المطلب الثاني:مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

يمكنإجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية والعربية و الأجنبية من خلال إلقاء نظرة على الجدول التالي :

	الدراسات العربية والأجنبية				الدراسة الحالية
	بن زيان راضية	زواوي هاجر	Darrat	Bachman	
موضوع الدراسة	لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات	رصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات	العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري	يكون عجز الحساب الجاري الأمريكي اكبر بكثير	تحليل العلاقة بين نتيجة الموازنة العامة وميزان المدفوعات
الهدف	الأسباب المؤدية لعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات	توضيح المفاهيم حول الميزانية وميزان المدفوعات وتطور نتيجتهما	بيان اتجاه العلاقة السببية لعجز الموازنة وميزان المدفوعات	قياس واختبار السببية بين العجزين واتجاه التأثير	العلاقة المتبادلة بين العجز الموازني وعجز ميزان المدفوعات وتحديد اتجاه العلاقة بينهما
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الولايات المتحدة الأمريكية	نيوزيلندا	الجزائر

فترة الدراسة	1990-2010	2000-2013	1960-1984	1974-1988	1990-2018
طريقة معالجة الموضوع	دراسة قياسية	نموذج الاقتصاد القياسيOLSطريقة	اختبارات السببية عرانجر	الانحدار الذاتي	دراسة قياسية باستخدام اختبارات متعددة
النتيجة	التخفيض في قيمة العملة يؤثر على كل من الميزانية – الميزان التجاري وميزان المدفوعات في المدى الطويل	وجود علاقة طردية بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه	عدم وجود علاقة بين العجزين	وجود علاقة سببية متبادلة بين الميزانية والحساب الجاري لميزان المدفوعات

الفرع الثالث: التعليق على نتائج المقارنة

من خلال ملاحظة الجدول نجد إن الدراسات السابقة أكدت في معظمها وجود علاقة تربط الميزانية بميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري.واستخدم كل واحد طريقته لتوضيح السببية واتجاه التأثير.

* Darrat حاول استقصاء العلاقة مستخدما سببية كرانجر لتحديد اتجاهات السببية وأدخل متغيرات في الموازنة مثل معدل الفائدة والأجور والقاعدة النقدية والناتج الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الصرف.واتضح من الاختبارات وجود سببية ثنائية مايتفق مع الفرضية الرابعة

* أما Bachman فأدرج أربع متغيرات (الميزانية الفيدرالية ,الاستثمار المحلي الإجمالي,الإنتاجية والفوائد المقدرة على المخاطر) في تفسيره لعجز الحساب الجاري مستخدما متجه الانحدار الذاتي واستخدم في التقدير بيانات ربع سنوية للمدة (1974-1988).

مستنتجا أن متغير واحد يؤثر على الحساب الجاري هو عجز الميزانية

* أما بن زيان راضية فقد ركزت على قيمة العملة وتأثير التخفيض على الموازنة وميزان المدفوعات مستخدما نموذج قياسي وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ودلك بدراسة الدور الذي يلعبه سعر الصرف في تحديد التوازن قبل وبعد التخفيض. وأكدت أن التخفيض يقلل من حدة الإختلالات في الميزانية والميزان التجاري.

*فيما تطرقت الباحثة زواري هاجر لدراسة رصيد الميزانية ورصيد المدفوعات ببناء نموذج قياسي وتحليل النتائج مؤكدة وجود علاقة طردية بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

*نفس الشيء تقريبا تعرضنا له في بحثنا لتأثير رصيد الموازنة على رصيد ميزان المدفوعات حيث درسنا تطور كليهما لاستنتاج العلاقة بين نتيجتهما السالبة خاصة مستخدمين اختبارات قياسية كمية متعددة

الخلاصـــــــــــــة :

الموازنة العامة أهم الأدوات المالية التي تمتلكها الحكومات لتحقيق المبادئ التي تسعى إليها خلال فترة زمنية محددة,تتكون من جانبين الأول الإنفاق (الاستخدامات العامة) والجانب الثاني الإيرادات التي تدخل خزينة الدولة مهما كان مصدره.

في حين سجل المدفوعات سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة محددة عادة سنة يتكون من شكل دو جانبين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي,جانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.

قد تسجل الأداتان فائضا أو عجز في نتيجتهما والعجز هو المشكل أو الاختلال الذي سعت الحكومات لإيجاد حل لها .

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990–2018

المبحث الأول :تطور الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

المطلب الأول: تطور الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة

*تطور الموازنة خلال الفترة 1990-1999

من خلال الجدول يلاحظ تذبذب وعدم استقرار رصيد الميزانية العامة للدولة حيث عرفت بداية العشرية تسجيل فائض بلغ 16 مليار دينار سنة 1990 وذلك يعود للإصلاحات التي باشرتها الدولة وكذلك ارتفاع عائدات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب الخليج كما تسجل الفترة من 1992 إلى 1995 عجز مستمر إذ عرف رصيد الموازنة عجزا قدر ب108.27مليار دينار سنة 1992 ليرتفع سنة 1993 إلى162.68 وانخفض سنة1994 ليصل إلى89.15 مليار دينار ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 1995 ليصل الى147.89 مليار دينار وهذا التراجع بين سنتي 1994-1995 يعود إلى الإجراءات المتخذة بموجب برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي ,في حين يعود العجز أساسا إلى تراجع الجباية البترولية بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث تراوح بين 16 و17 دولار للبرميل. وسجل رصيد الميزانية فائضا سنة 1996 و 1997 حيث بلغ 100.55 مليار دينار جزائري و81.57مليار دج على التوالي بعد تحسن الجباية النفطية اثر ارتفاع أسعار النفط حيث تراوحت بين19.62 و21.03 دولار للبرميل ,أما سنة 1998 والتي شهدت انهيار لأسعار النفط في الأسواق العالمية ,فقد سجل رصيد الميزانية عجزا قيمته101.45 مليار دينار لينخفض العجز سنة 1990 إلى 11.40 مليار دينار بعد التحسن التدريجي لأسعار البترول حيث ارتفعت لتصل إلى 18.12 دولار للبرميل.

تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة1990-1999 الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
1990	152,5	136,5	16,00
1991	248,9	212,1	36,80
1992	311,86	420,13	-108,27
1993	313,95	476,63	-162,68
1994	477,18	566,33	-89,15
1995	611,73	759,62	-147,89
1996	825,16	724,61	100,55
1997	926,67	845,1	81,57
1998	774,55	876,00	-101,45
1999	950,5	961,7	-11,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائر

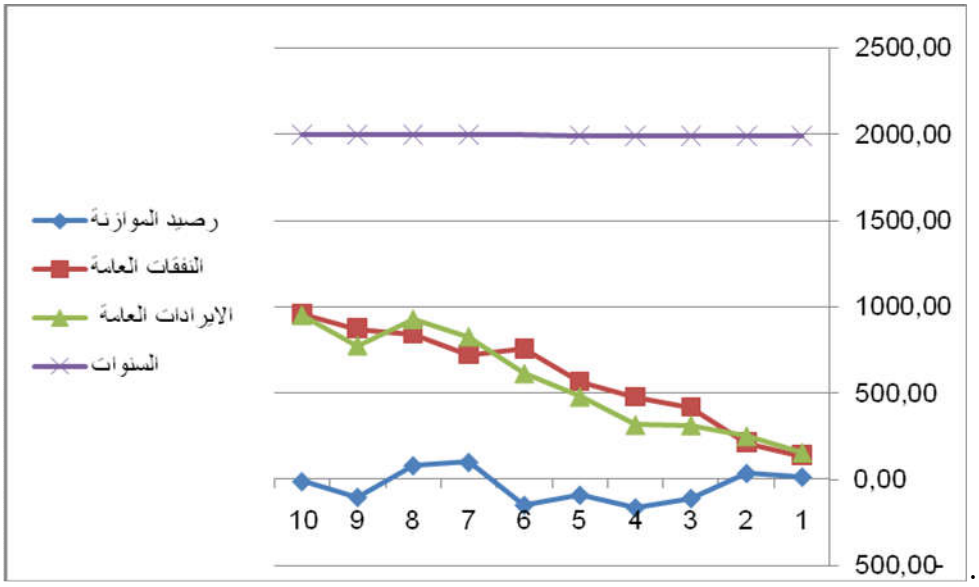

تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة1990-1999

***تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2016**

يلاحظ من خلال النتائج تذبذب رصيد الموازنة العامة من سنة لأخرى.فبعد الفائض المسجل سنتي2000-2001والمقدر ب(400.6-184.53) على التوالي انخفض سنة 2002 إلى 52.7 مليار دح أي ما يمثل 1.16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع النفقات العامة بحوالي 17٪,وهذا ما أدى إلى تراجع صندوق ضبط الإيرادات إلى 29.7 مليار دج بعدما كان رصيده 171.5مليار دج سنة2001,لتشهد السنوات الأربع اللاحقة تحسنا في رصيد الموازنة إذ ارتفع الفائض من 284.2 مليار دج سنة 2003 الى1186.8 مليار سنة 2006 ,حيث أصبح هدا الرصيد يمثل 13.93٪ من إجمالي الناتج المحلي .وهذا راجع للارتفاع الكبير للإيرادات النفطية الأمر الذي أدى لارتفاع رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع من 320.8 مليار دج سنة 2003 إلى 2931 سنة 2006 في حين عرفت سنة 2007 انخفاضا نتيجة لارتفاع النفقات ليعود الرصيد للارتفاع سنة 2008 إذ بلغ 999.5 مليار دج أي ما يعادل 9.14٪ من إجمالي الناتج المحلي مساهما في تراكم رصيد ضبط الإيرادات الذي وصل إلى 4280 مليار دج , لتعرف سنة 2009 نقطة تحول في الموازنة العامة إذ أصبح رصيد الموازنة يسجل عجزا مستمرا فقد سجل العجز 570.3 مليار دج نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة المالية العالمية في ضل التزايد المستمر والكبير للنفقات العامة لينخفض العجز سنة 2010 الى63.5 مليار دج رغم عودة الإيرادات النفطية للارتفاع وهذا للنفقات العمومية الكبيرة تزامنا والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وسياسة رفع الأجور والأثر الرجعي في السنوات اللاحقة .لكن ابتداء من سنة 2014 تفاقم العجز ليشكل تهديدا للاقتصاد الوطني,حيث بلغ 1257.3 مليار دج أي ما يعادل 7.21 من الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع سنة 2015 إلى 2553.2 مليار دج مشكلا 15.29 من الناتج المحلي الإجمالي وسجل سنة 2016 تراجعا طفيفا حيث بلغ 2341.4 مليار دج أي حوالي 13.45 من الناتج المحلي الإجمالي ويعود عدا العجز للتراجع الكبير في حجم الإيرادات الجبائية بأكثر من النصف اثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط في ضل تزايد النفقات العامة وعلى عكس السنوات السابقة التي تم فيها تمويل العجز دون اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات فان العجز المسجل في الفترة 2014-2016 تم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات تم اقتطاع حوالي 4900 مليار دج وهو ما يبرر التراجع الكبير في رصيد الصندوق الذي انخفض ليصل إلى 740 مليار دولارسنة2016كما تم اللجوء إلى مصادر أخرى لتغطية العجز من بينها إصدار القرض الوطني

تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2016 **الوحدة مليار دج**

	مجموع النفقات العامة	مجموع الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	الرصيد/الناتج المحلي	رصيد صندوق ضبط الموارد	تطور أسعار البترول (دولار للبرميل)
2000	1178.09	1578.16	400.06	4123.51	9.70	19
2001	1321	1505.53	184.53	4.33	171.5	19
2002	1550.5	1603.2	52.7	1.16	27.9	22
2003	1690.2	1974.4	284.2	5.40	320.8	19
2004	1891.8	2229.7	337.9	5.49	721.6	19
2005	2052	3082.6	1030.6	13.63	1842.6	19
2006	2453	3639.8	1186.8	13.93	2931	19
2007	3108.5	3687.8	579.3	6.23	3215.5	19
2008	4191	5190.5	999.5	9.14	4280	37
2009	4246.3	3676	-570.3	-5.72	4316.4	37
2010	4466.9	4392.9	-74	-0.62	4842.8	37
2011	5853.6	5790.1	-63.5	-0.44	5381.7	37
2012	7016.6	6339.3	-677.3	-4.18	5633.7	37
2013	6024.2	5957.5	-66.7	-0.40	5563.5	37
2014	6995.7	5738.4	-1257.3	-7.21	4408.5	37
2015	7656.3	5103.1	-2553.2	-15.29	2073.8	37
2016	7383.6	5042.2	-2341.4	-13.45	740	37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي ووزارة المالية

رصيد الميزانية = مجموع الإيرادات العامة –إجمالي النفقات العامة

تطور رصيد الموازنة العامة 2000-2016 الوحدة مليار دولار

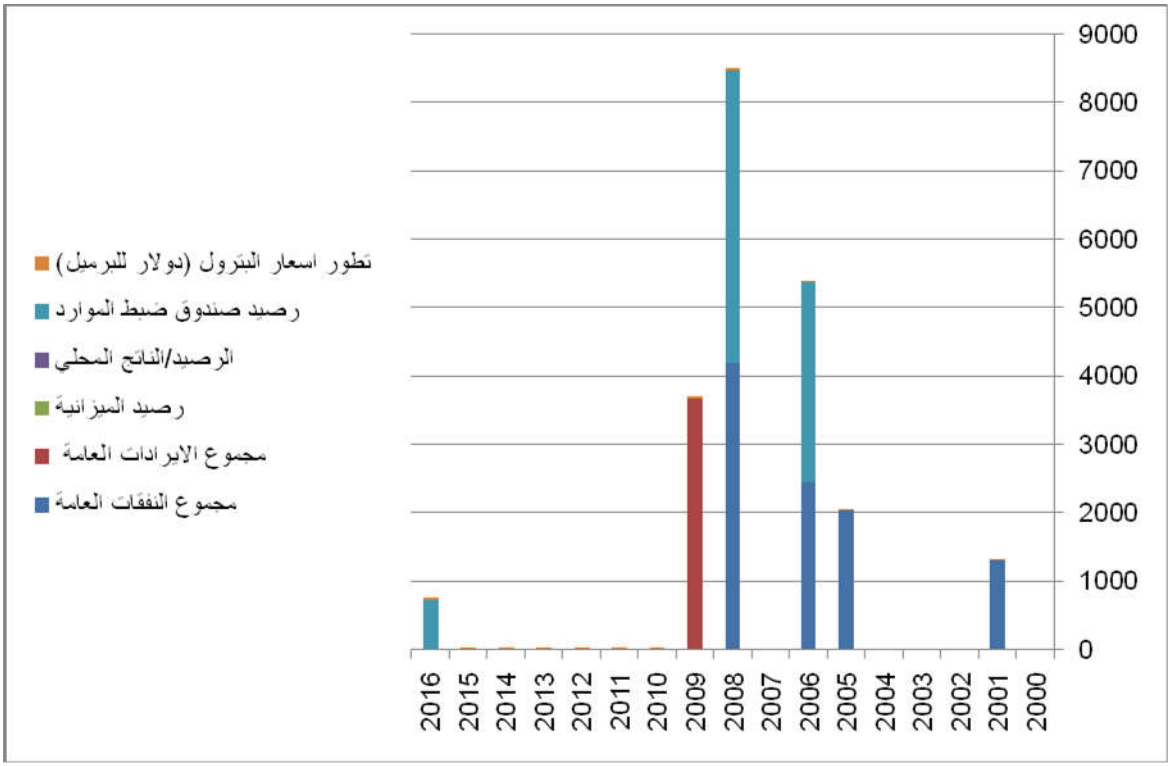

تطور الموازنة خلال سنتي 2017-2018 :

المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 إلى 2018

من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي شهدها ميزان المدفوعات خلال الفترة قسمت التطورات إلى :

1 – تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990 إلى 1999

هذه الفترة عرفت جهد مبذول في الإصلاح الاقتصادي الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية

كما أن هذه الفترة كانت مجال للتقلبات الاقتصادية وكانت الإصلاحات تدور حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي .

ا – على مستوى الميزان التجاري : نقسم الفترة إلى مرحلتين :

*** المرحلة الأولى : الفترة من 1990 إلى 1994**

سجلت هذه الفترة تناقص في حصيلة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا .[1]

كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات حيث تراجعت بين 1990 و 1993 وعاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية 1994 بعجز قدره 0.3 مليار دولار .

***المرحلة الثانية : الفترة من 1995 إلى 1999**

ارتفعت الصادرات النفطية إلا في سنة 1998 كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط على التوالي 17.6 و 19.8 و21.7 دولار للبرميل الواحد حيث وصلت الصادرات النفطية إلى ما يقرب 14 مليار دولار سنة 1997 .

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نمو محسوس وبقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول حيث تراجعت أسعار النفط سنة 1998 إلى 10.15 مليار كما عرفت هذه الفترة تراجع الواردات نتيجة انخفاض الدينار .

وكان لهذه الظروف أثر ايجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار في 1995 إلى 5.69 مليار دولار في سنة 1997 ويبقى رصيد 1998 متأثر بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض إلى 1.28 مليار دولار ليرتفع إلى 3.36 مليار دولار سنة 1990 .[2]

[1] رحموني سيد احمد ، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال 1988 إلى 2017 ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي تامنغاست

[2] د/ جميلة الجوزي ،مرجع سابق ص 231

ب – على مستوى صافي الخدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد :

سجلت وضع شبه مستقر تراوح بين (-1) و (-1.84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجة من الجزائر اكبر من الداخلة ، تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء 1998 وإذا أضيفت إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2.4 مليار دولار سنة 1992 لتعرف تراجع في 1993 -1994-1995 لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع .

ج– على مستوى ميزان حساب رأس المال :

تدهور من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن رغم رصيده السالب سنتي 1992و 1993 ليدخل مرحلة التفاقم عند 1994 و 1995 وعرف تحسن في السنوات اللاحقة ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية في الخارج حيث قدر هذا التحسن ب 0.8 مليار دولار بين سنتي 1995 1996 و 1.01 مليار بين سنتي 1996 و 1997 ووصل في سنة 1998 إلى 1.63 مليار دولار .

د– على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية :

شكلت تهديدا كبيرا بداية التسعينيات للاقتصاد الجزائري حيث نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات وهذا يعكس الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات .

الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة انتقل فيها من الفائض إلى العجز إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994 و 1995 أين بلغ العجز 4.4 و6.6 مليار دولار نتيجة الانخفاض في النفط .[1]

2– تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة من2000 إلى 2016

منذ بدية 2000 سجل فائض مستمر إلى غاية 2008 بينما سجلت 2001 و 2002 تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية وذلك سبب تراجع الصادرات النفطية ، مع انخفاض سعر البرميل من النفط .

[1] د/ جميلة الجوزي ، مرجع سابق ن ص 232

كما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 29.55 مليار دولار وهذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط ، كما أن الواردات سجلت عجز متزايد كما أنه سجل عجز في ميزان حساب رأس المال خلال 2004-2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية ن، بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 20.54 مليار دولار و3.45 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) ليعود رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع التدريجي بداية من 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار ، وتليه سنة 2014 و2015 و2016 على التوالي حيث سجل فيها ميزان المدفوعات عجز بقيمة (-5.88) مليار دولار و (-27.54)مليار دولار و (-26.03)مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات [1]

3- تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة من2017 إلى 2018 :

آخر مستجدات ميزان مدفوعات الجزائر

- تراجع العجز في ميزان المدفوعات الجزائري في النصف الأول من 2018 بانخفاض تجاوز 3 مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017.

-سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجز قدره 93.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل عجز قدره 6.11 مليار دولار من سنة 2017

-من خلال تحليل ميزان المدفوعات حسب فئة هذه التدفقات يتبين أن العجز في الميزان التجاري بلغ 58.3 مليار دولار في النصف الأول من 2018 مقابل عجز قدره 9.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2017 أي انخفاض 7.54 بالمائة .

رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية :

فقد سجل عجز قدره 447 مليون دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل فائض قدره 6.1 مليار دولار في نهاية 2017 وعليه فمع مجموع كل هاته التدفقات الخارجة والداخلة للعملة الأجنبية سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات عجز بقيمة 93.7 مليار دولار في النصف الأول من 2018 مقابل عجز قدره 6.11 مليار دولار في نفس السداسي من 2017 .

[1] جميات عادل ،دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية –جامعة المسيلة

فيما يتعلق باحتياطات الصرف الأجنبي باستثناء الذهب تظهر نفس البيانات أنها انخفضت من 61.8 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2018 مقابل 3.106 مليار دولار في نفس الفترة من 2017 وبالمقارنة نهاية 2017 انخفض احتياطي الصرف الأجنبي إلى 72.8 مليار دولار لينتقل من 33.97 مليار دولار نهاية 2017 إلى 61.88 مليار دولار في جويلية 2018 أي اعلي بقليل من عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وهذا بسبب تأثر التقييم السلبي الذي يبلغ حوالي مليون دولار والمتعلق بارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو بين جانفي جويلية 2018.[1]

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 1990 إلى 1999

الوحدة : مليار دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
1990	12.88	9.77-	3.11	1.57-	0.22-
1991	12.44	7.77-	4.67	1.89-	0.5
1992	11.51	8.30-	3.2	1.1-	0.23
1993	10.41	7.99-	2.4	0.8-	0.1-
1994	8.89	9.15-	0.3-	2.5-	4.38-
1995	10.25	10.10-	0.2	4.1-	6.32-
1996	13.20	9.09-	4.13	3.3-	2.09-
1997	13.82	8.13-	5.69	2.19-	1.26
1998	10.15	8.63-	1.28	0.66-	1.74-
1999	12.32	8.96-	3.36	2.4-	2.38-

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على :إحصائيات

Bulletin statistique de la banque d'Algérie،séries rétrospective

Statistique monétaires 1964-2005

Statistique des paiement 1992-2005 .p72

[1] د/طول هبة ،د/محمدي سهام ،د/إحسان بن علي ، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري ،مجلة البناء الاقتصادي العدد 2ص 16

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 2000-2016

الوحدة مليار دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2000	21.65	9.35	12.30	1.36-	7.57
2001	19.09	9.48	9.61	0.87-	6.19
2002	18.71	12.01-	6.7	0.71-	3.66
2003	24.46	13.32	11.14	1.37-	7.47
2004	32.22	17.95	14.27	1.87-	9.25
2005	46.33	19.57	26.47	4.78-	16.94
2006	54.74	20.68	34.06	11.22-	17.73
2007	60.59	26.5	34.23	1.08-	29.55
2008	78.59	37.99	40.66	2.54	36.99
2009	45.19	37.4	7.79	3.46	3.86
2010	57.09	38.88	18.21	3.17	15.32
2011	72.89	46.33	25.96	2.37	20.14
2012	71.74	51.57	20.17	0.36-	12.05
2013	64.71	54.98	9.39	0.86-	0.13
2014	59.99	59.67	0.32	3.55	5.88-
2015	34.56	52.65	18.08-	0.25-	27.54-
2016	29.31	49.44-	20.13-	0.19	26.03-

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات

: النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2008 – بنك الجزائر

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة : 2000-2016

الوحدة مليار دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2017	34.57	48.98-	14.41-	0.31	21.76-
2018	41.11	48.57-	7.46-	0.88	15.82-

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات

النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2019 – بنك الجزائر

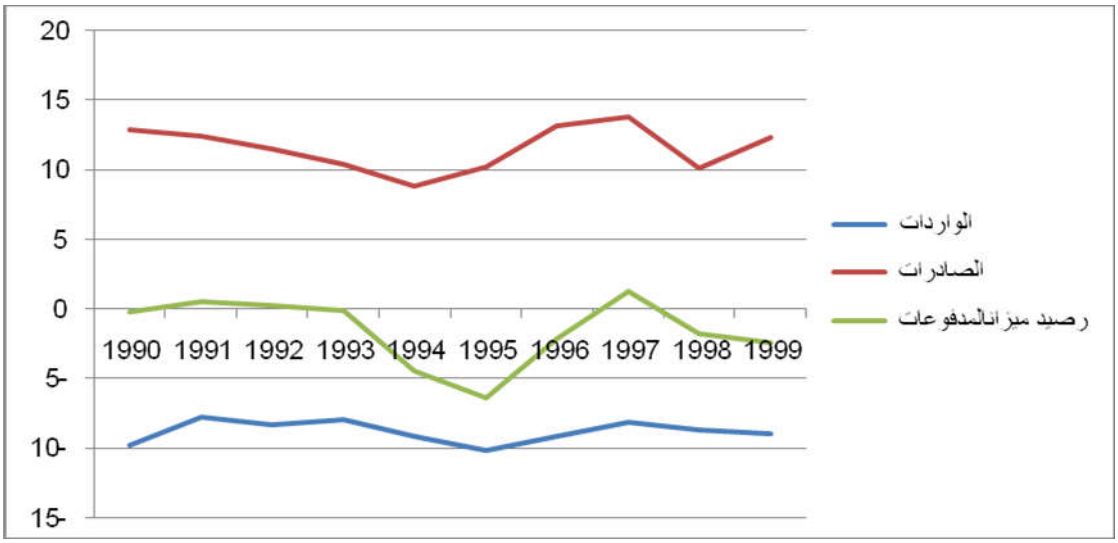

تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 1990-1999

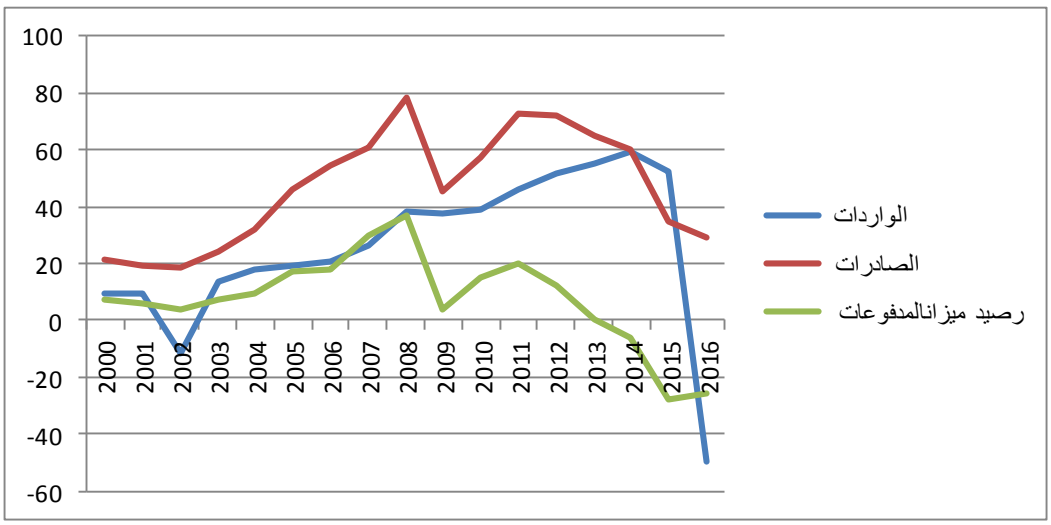

تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 2000-2016

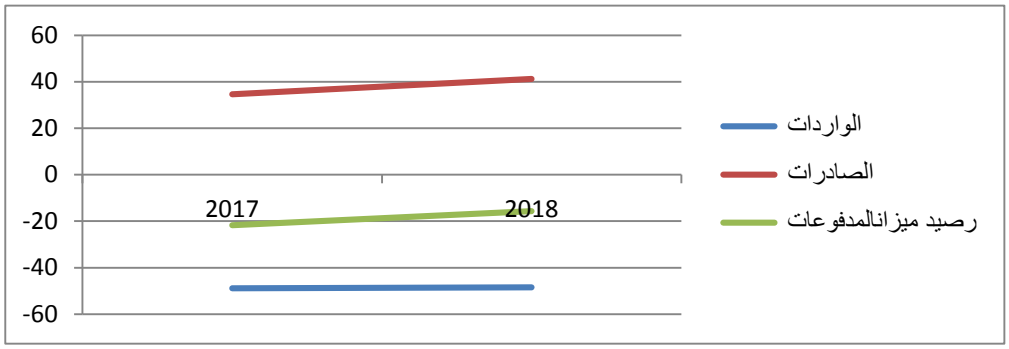

تطور(ميزان المدفوعات الصادرات والواردات) خلال الفترة 2017-2018

المبحث الثاني : التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات

المطلب الأول : التحليل النظري للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات

وفيما يلي نستعرض بعض النظريات التي حاولت تقديم تفسير لهذه الظاهرة وإبراز العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات :

1 – الربط بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري باستخدام متطابقة الدخل القومي :

نبدأ بالتحليل الاقتصادي للربط بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري من متطابقة الدخل القومي :

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-1)$$

Y ك تشير إلى الدخل القومي .

C – الاستهلاك الخاص

I – الإنفاق الاستثماري

G –الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات

CA – الحساب الجاري يعرف كما يلي :

$$CA=X-M+NET \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-2)$$

يرينا الحساب الجاري حجم واتجاه القروض الدولية فعندما تكون الواردات أكثر من الص CA إن يكون في حالة عجز والذي يمول بواسطة الاقتراض أما عن طريق الحكومة أو القطاع الخاص .

لذا عندما يكون الحساب الجاري بحالة عجز سيزيد صافي الدين الأجنبي بمقدار ذلك العجز .

وفقا لمتطابقة الدخل القومي في اقتصاد مغلق فان الاستثمار يساوي :

$$I= Y-C-G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-3)$$

s فان الادخار القومي في اقتصاد مفتوح عند شرط التوازن العام (العرض الكلي = الطلب الكلي) هو :

$$S=I+CA \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-4)$$

ولدينا :

$$S=SP+SG \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-5)$$

حيث : SG الادخار الحكومي .

تمثل الادخار الخاص الذي يعرف بأنه الجزء من الدخل الممكن التصرف به أو التدخل بعد اقتطاع الضرائب والذي يدخر بدلا من أن يوجه للاستهلاك .

$$SP=Y-T-C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-6)$$

:تمثل الضرائب المتحصلة بواسطة الحكومة .

والادخار الحكومي هو الفرق بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي الذي يأخذ كل أشكال المشتريات الحكومية ،والتحويلات الحكومية أي أنه :R

$$Sg=T-G-R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-7)$$

ومن تعريف الادخار القومي فإن :

$$SP+Sg= (Y-T-C)+(T-G-R =) \ I+CA\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-8)$$

ويمكن أعادة كتابة (1-8)بالشكل الذي يساعد في تحليل أثار قرارات الادخار الحكومي في اقتصاد مفتوح

$$SP=I+CA-SG=I+CA- (T-G-R)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-9)$$

وبإعادة ترتيب المتطابقة (1-9)يكون لدينا

$$CA(=SP-I)-(G+R-T)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-10)$$

) عجز الميزانية العامة وهي تكافئ الادخار الحكومي المشار إليه فيما تقدم مسبوق بإشارة سالبة .G+R-T(يمثل التعبير

يقيس عجز الميزانية العامة BD :Budget Deficit قدرة الحكومة على الاقتراض لتمويل إنفاقها ، وتدل المتطابقة (9-1) على أن الادخار الخاص على المستوى القومي يمكن أن يأخذ ثلاث أشكال :

1-الاستثمار في رأس ا ، المحلي

2-المشتريات CA ، ب (G+R-T)

3-الدين الناتج عن الإنفاق الحكومي

وعند التمعن بمتطابقة الحسابات القومية رقم (1-10) يمكننا ملاحظة حالتين :

ا-إذا فرضنا أن الفرق بين الإدخارات الخاصة والاستثمار مستقر طوال الوقت ، فإن التغيرات التي تطرأ في عجز الميزانية الحكومية ستنتقل تماما إلى الحساب الجاري ، وبذلك تكون فرضية العجز ملموسة .

أما الحالة الثانية تعرف بفرضية المكافئ الريكاردي التي تفترض إن التغير في عجز الميزانية العامة سيتم تعويضه بصورة كاملة من خلال التغير في الادخارات الخاصة .

إلا أن الواقع الاقتصادي قد يكون أكثر تعقيدا من تلك الحالتين ، وللتحقق من الظروف التي تكون فيها ظاهرة العجز المزدوج يجب أن نتمعن بالنظر إلى القنوات التي من خلالها يكون العجز المالي الحكومي مؤثر اقتصاديا.[1]

2-مناهج تفسير علاقة عجز الموازنة بعجز الحساب الجاري :

يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري :

ا-التكافؤ The ricardianequivelance

ينص على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري أي أنه عندما يزيد عجز الموازنة العامة بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع الخاص ، وهو ذو اثر مؤقت وسوف تزول آثاره عند عودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية ، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية إلى فترات مقبلة وأن انخفاض المدخرات الحكومية سوف يترافق مع زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة أي : زيادة المدخرات الخاصة سبب في تناقص المدخرات الحكومية لأن الأفراد يعلمون أن انخفاض الإيرادات الضريبية للدولة سوف يتم تعويضه عن طرق زيادة الضرائب في المستقبل ، وأن إجمالي المدخرات المحلية تتكون من مجموع ادخار القطاع الخاص والعام

[1] حلمي إبراهيم مرشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب 1975-2000 ،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ص 22 إلى 24

وأن خفض الضرائب من جانب الدولة سوف يؤدي إلى تقليل القطاع العام ،لكنه في نفس الوقت سوف يؤدي إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص بالتوازي مع انخفاض مدخرات القطاع العام .

وبالتالي فان حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص ، ويتضح من التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناتج عن خفض الضرائب المؤقت والذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الحساب الجاري ، لان عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة سوف يتم تعويضه عندما يقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل إذ أن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب والعجز في الموازنة العامة وأثر مؤقت وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص ولهذا السبب الذي ذكره ريكاردو والذي يؤكد أنه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري [1]

ب-المنهج Keynesian propoition

العجز المزدوج هو لبنات أفكار المنهج الكينزي الذي يرى أن هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري ، , The twin deficite

وتفسير ذلك أن توسع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ، وبارتفاع الإنفاق الحكومي سينخفض الادخار الحكومي والقومي مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة (وفي ظل نظام سعر الصرف المرنة) سيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تكون الواردات اقل تكلفة للمواطنين فتزداد الاستيرادات وتكون الصادرات أكثر كلفة واقل جذبا للأجانب فتنخفض الصادرات وبالتالي يتكون عجز الميزان التجاري ، وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري وعليه يزداد عجز الحساب الجاري .

وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويترافق معه .

ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين ، بالرغم من صحة التحليل نظريا حول العلاقة المباشرة بين العجزين إلا أنه يتعرض إلى بعض الشكوك حول مدى تطابقها مع الواقع ، فقد وضحت الدراسات الاقتصادية بعدم وجود علاقة نظامية بين العجزين ، فمثلا في النرويج يترافق فائض كبير في الموازنة مع عجز كبير في الحساب الجاري وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية ترافق العجز في الحساب الجاري في الستينيات مع فائض في الموازنة الفدرالية

[1] حسين كردي ، ا ،م،د بشار أحمد العراقي ، العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ، نموذج الكويت 1980-2016 ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4 العدد 44 ص 10.

المطلب الثاني : التحليل التطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017

(هذه الدراسة خاصة بالفترة الممتدة من (1970الى 2017).

1) صياغة النموذج :

يستند هذا النموذج على النظرية الاقتصادية الكلية وقد جاء النموذج على الشكل التالي :

$$BC = f(BD, POIL)$$

حيث:

BC: يمثل رصيد الحساب التجاري، البيانات مأخوذة من البنك الدولي (Data from database: World Development Indicators).

BD: يمثل رصيد الميزانية العامة للجزائر، البيانات مأخوذة من صندوق النقد الدولي ((International Financial Statistics (IFS).

$POIL$: يمثل سعر خامات أوبك، البيانات مأخوذة من البنك الدولي (Data from database: World Development Indicators).

2) أدوات الدراسة :

يعد نموذج الانحدار الذاتي ألاتجاهي (VAR) من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة،وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة،وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية ،أي تحدد داخل النموذج وليس خارجه،وكلما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، ويعتبر نموذج (VAR) مقياسا موثوقاً به لقياس درجة وسرعة الانعكاس، ذلك أنه يساعد على اقتفاء أثر الصدمة لمتغير داخلي على متغيرات أخرى داخل النموذج، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي t ; $X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{2-1} + \ldots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$ $= 1, \ldots T \ldots (11)$

حيث:

ϕ: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو بعد (n, n).

ε_t: شعاع ذو بعد (n-1).

t: الزمن.

وتشمل اختبارات نموذج VAR على ما يلي:

II-1-2-1- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار: تعرف السلسة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتبة ترتيبا تصاعديا عبر الزمن

، ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا كان :

- ✓ تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت: $E(\ \ _t) = (Y_{t+k}) = \mu$.
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(y_t - \mu)^2 = E(y_{t-1} - \mu)^2 = \sigma_y^2 \ldots (12)$$

- ✓ التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن:

$$E[(y_t - \mu)(y_{t-s} - \mu)] = E[(y_{t-j} - \mu)(y_{t-s-j} - \mu)] = \delta_s \ldots (13)$$

وسيتم(الاعتماد على اختبار فليبس- بيرون (PP)، ويعتمد هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF، لكن يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء (Chris Brooks, 2008, p. 330).

II-1-2-2- درجة تأخير النموذج: يتم تحديد درجة التأخير (P) اعتمادا على عدة معايير إحصائية، كلها ترمي إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن بين هذه المعايير نذكر : معيار AKAIKE ومعيار SCHWARZ-، من خلال هذين المعيارين، نختار النموذج الذي لديه أقل مجموع مربعات البواقي، أي الذي له أصغر معيار .

II-1-2-3- اختبارات السببية: قدم Granger اختبارا يهدف إلى معرفة المتغير الذي يؤثر في الآخر (Walter Enders, 2015, p. 360). لاختبار العلاقة السببية Grange بين متغيرين X و Y نستعمل الفرضيتين :

$$H_0: \gamma_t = 0 \ldots\ldots \text{ Y يسبب X}$$

$$H_1: \tau_t = 0 \ldots\ldots \text{ X يسبب Y}$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- ✓ يكون المتغيرين Y و X مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
- ✓ تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم رفض الفرضيتين معا.
- ✓ إذا تم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 نقول أنه هناك علاقة سببية بين المتغيرين.

II-1-2-4- اختبارات التكامل المشترك: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بدراسة إشكالية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والذي يعرف بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين $y_t x_t$ أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن (العطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2005، صفحة 670). ونقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان :

- ✓ أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (d).
- ✓ يوجد شعاع ($\beta = (\beta_1; \beta_2 \dots . \beta_n)$) بحيث يتم دمج التركيبة الخطية: ($\beta = (\beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \cdots + \beta_n x_n)$) في الترتيب ($d - b$) حيث ($b \geq 0$). أي وجود توليفة خطية للسلاسل تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل. يسمي الشعاع (β) شعاع التكامل المشترك.

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك اقترح جوهانس إجراء اختبار القيم الذاتية لمصفوفة مشتقة من عملية حسابية على خطوتين:

الخطوة الأولى تتمثل في حساب عدد علاقات التكامل المشترك، أما الخطوة الثانية فهي حساب المصفوفة التي تتسم بحساب القيم الذاتية (Eigenvalues).

II-1-2-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: عادة ما يستخدم هذا الأخير للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقات المدى الطويل وبذلك فهو يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والروابط الحقيقية بين المتغيرات .

II-1-2-6- تحليل تباين خطأ التنبؤ و الصدمات ودوال الاستجابة: إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي من أجل الحصول على نسبته المئوية، حيث يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعرفة مدى مساهمة (وزن) كل تجديدة (Innovation) في تباين الخطأ.

فلو أخذنا مثلا النموذج (1) VAR بمتغيرين Y_{1t} و Y_{2t} فإن تباين خطأ التنبؤ لـ: Y_{1t+h} ويكتب على النحو التالي:

$$\sigma_{y1}^2(h) = \sigma_{\varepsilon 1}^2\left[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots + m_{11}^2(h-1)\right] + \sigma_{\varepsilon 2}^2\left[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)\right] \quad \dots(14)$$

m_{ii}: هي عبارة عن مصفوفة.

M: مصفوفة مضاعفات الأثر.

في الفترة h نسبة تحليل التباين لتجديدات Y_{1t} على Y_{2t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon 1}^2[m_{11}^2(0)+m_{11}^2(1)+\cdots+m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y1}^2(h)} \ldots(15)$$

ونسبة تحليل تباين لتجديدات لـ: Y_{1t} على Y_{2t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{\varepsilon 2}^2[m_{22}^2(0)+m_{22}^2(1)+\cdots+m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y1}^2(h)} \ldots(16)$$

إن تفسير النتائج مهم، إذ أنه:

- ✓ إذ لم تؤثر صدمة في ε_{2t} على تباين الخطأ لـ Y_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار Y_{2t} كمتغيرة خارجية لأن Y_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن ε_{2t}.
- ✓ والعكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة في Y_{2t} جزئيا أو كليا في تباين الخطأ Y_{2t} فإن Y_{2t} تعتبر متغيرة داخلية.

ولكن في الواقع هذه النتائج من الصعب تحديدها بسهولة، إلا أنها تبين مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ.

أما تحليل الصدمة فيتمثل في قياس أثر التغير في التجديد (innovation) على المتغيرات، فإذا حدثت صدمة في اللحظة tعلى X_{1t} تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي (نعوم عبد العزيز، 2006، صفحة 84):

عند الفترة: t:

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\\ \vdots\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}1\\0\\ \vdots\\0\end{bmatrix} \ldots(17)$$

أما الفترة : t +1:

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\\ \vdots\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}C_1^0\widehat{\emptyset_1^1} & \ldots & \widehat{\emptyset_n^1}\\ \vdots & \vdots & \vdots\\ \widehat{\emptyset^0}\,\widehat{\emptyset_1^n} & \ldots & \widehat{\emptyset_n^n}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\0\\ \vdots\\0\end{bmatrix} \Leftrightarrow \Delta X_{1t}=\hat{\beta}X_t \ldots(18)$$

بحيث $\hat{\emptyset}$ هي مصفوفة مقدرات معالم النموذج.

و بصفة عامة عند الفترة (t+ k) يكون لدينا:

$$\Delta X_{t+h}=\hat{\beta}\Delta X_{t+h-1} \ldots(19)$$

II-2- عرض نتائج التقدير القياسي:

II-2-1- نتائج استقرارية السلاسل الزمنية: بعد إجراء اختبار فليبس-بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بالاعتماد على برنامج *EViews 10*، تبين أن كافة السلاسل غير مستقرة في المستوى وهذا

يعني وجود جذر وحدوي فيها، لكن بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل المدروسة، تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي فيها، أي أن المتغيرات المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى، وهذا ما يظهره الملحقين رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن كل السلاسل المدروسة، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن.

II-2-2- نتائج تحديد فترات الإبطاء: من خلال الملحق رقم (03)، يتبين أن درجة التأخير المثلى بالنسبة لمعيار aic $p = 1$، أما حسب معيار sch فدرجة التأخير المثلى هي $p = 1$، ومنه درجة تأخير النموذج هي 1 أي $p = 1$.

II-2-3- نتائج اختبار السببية: من خلال الملحق رقم (04)، نلاحظ تباين حالات السببية بين المتغيرات، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5 % نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية. وحسب النتائج المبينة في الملحق السالف الذكر، نلاحظ أن كل من: رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري يسببان بعضهما البعض، كما أن أسعار النفط تسبب كل من الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة.

II-2-4- نتائج اختبار التكامل المشترك: من خلال الملحق رقم (05) وعند مستوى معنوية 5٪، ومن أجل ($r \geq 1$) فإن القيم المحسوبة (28,81) (Trac-Eigen) أكبر من القيم الحرجة (29,79)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي عدم وجود تكامل مشترك.

II-2-5- نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ و الصدمات ودوال الاستجابة:

II-2-5-1- نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ: نلاحظ من خلال الملحق رقم (06)، نلاحظ أن تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري خلال الفترة الأولى يعزي نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا ابتداء من السنة الثانية حيث وصل إلى 72,08% في السنة الخامسة، ثم إلى 62,76% في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ رصيد الميزانية العامة على تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، ثم سجل ارتفع محسوسا في السنة الخامسة ليصل إلى 27,65% في السنة الخامسة، ثم 32,72% في السنة العاشرة، وهو ما يفسر تأثير رصيد الميزانية العامة على الميزان التجاري، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ أسعار النفط على تباين خطأ التنبؤ الميزان التجاري فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجيا ابتداء من السنة الثانية ليصل إلى 0,25% في السنة الخامسة، ثم 4,50% في السنة العاشرة.

II-2-5-2- نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: من خلال الملحق رقم (07) نلاحظ أن:

استجابة رصيد الميزان التجاري لأي صدمة في رصيد الميزانية العامة كانت ايجابية خلال السنة الأولى، لتعرف معدلات متزايدة لكن متناقصة إلى غاية السنة العاشرة. كما نلاحظ أيضا أن استجابة رصيد الميزان التجاري لأي صدمة في أسعار النفط كانت سلبية خلال السنة الأولى، لتعرف معدلات سلبية ومتزايدة إلى غاية السنة العاشرة.

II-2-6- اختبار استقرارية النموذج: سوف نعتمد لدراسة استقرارية النموذج على اختبار (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير معاملات القيم الذاتية لنموذج (VAR) المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور كلها تقع داخل الدائرة الأحادية.

من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (09) يتبين أن كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية، مما يثبت أن النموذج المستخدم مستقر ولا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم ثبات التباين.

II-3- مناقشة نتائج الدراسة:

II-3-1- وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة:

يؤثر الفائض الموازني على الادخار العمومي المحلي، حيث يؤدي الفائض إلى انخفاض أسعار الفائدة كنتيجة مباشرة لتزايد سيولة الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني، وما يترتب عليه من زيادة الاستثمار والإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، في حين يؤدي العجز الموازني إلى انخفاض الادخار المحلي وخفض سيولة الاقتصاد من أجل سد العجز، حيث ينجر عنه إتباع سياسات انكماشية من شأنها أن تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني، وبالتالي تراجع الصادرات مما يؤثر على نتيجة الميزان التجاري.

من خلال الشكل رقم (1) يتبين وجود علاقة طردية وطيدة بين رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2017، وهو ما يثبت وجود علاقة سببية بين المتغيرين، فالسياسة الاتفاقية المتبعة في الجزائر كان لها أثر عكسي على الاقتصاد الوطني كنتيجة مباشرة لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، إذ شهدت النفقات العامة في الجزائر نموا متسارعا ومستمرا، فقد انتقلت من 5,8 مليار دينار سنة 1970 إلى 136,5 مليار دينار سنة 1990، لتبلغ 4466,9 و7282,6 مليار دينار سنتي 2010 و2017، على التوالي.

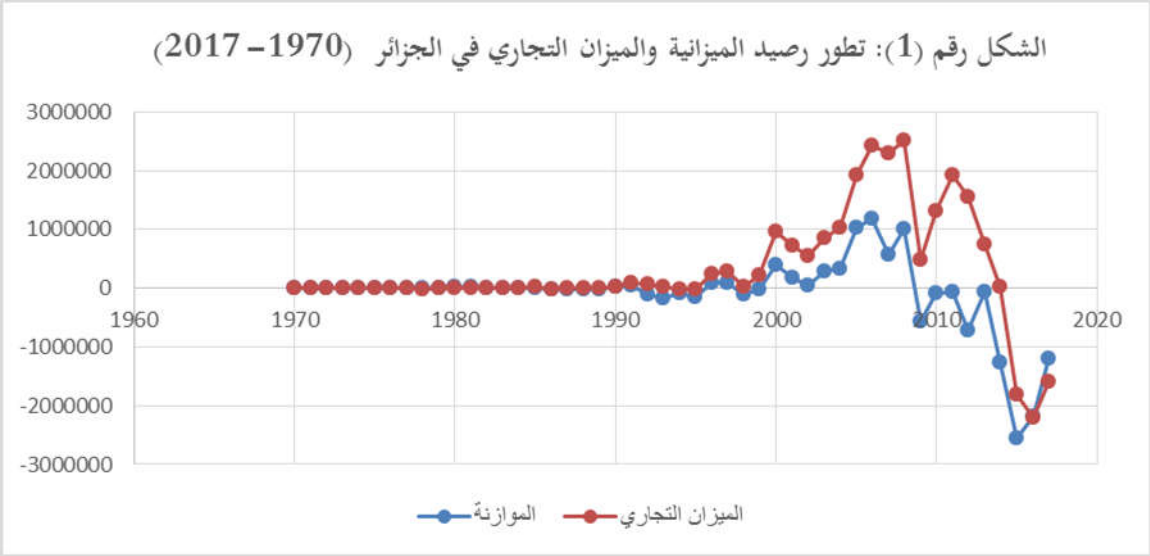

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

هذا التوسع في الإنفاق بشقيه (تسير وتجهيز)، أدى إلى تحفيز الطلب الكلي وبالتالي زيادة الطلب على المواد والمنتجات الضرورية والكمالية، التي لم تستطع السوق المحلية توفيرها بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته كما أشرنا سابقا، الأمر الذي أدى إلى تعويض هذا العجز بالتوجه نحو الاستيراد من الخارج وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات التي تضاعفت من 6,2 مليار دينار سنة 1970 إلى 87 مليار دينار سنة 1990، لتبلغ 3011,80 و5099,90 مليار دينار سنتي 2010 و2017، على التوالي. وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

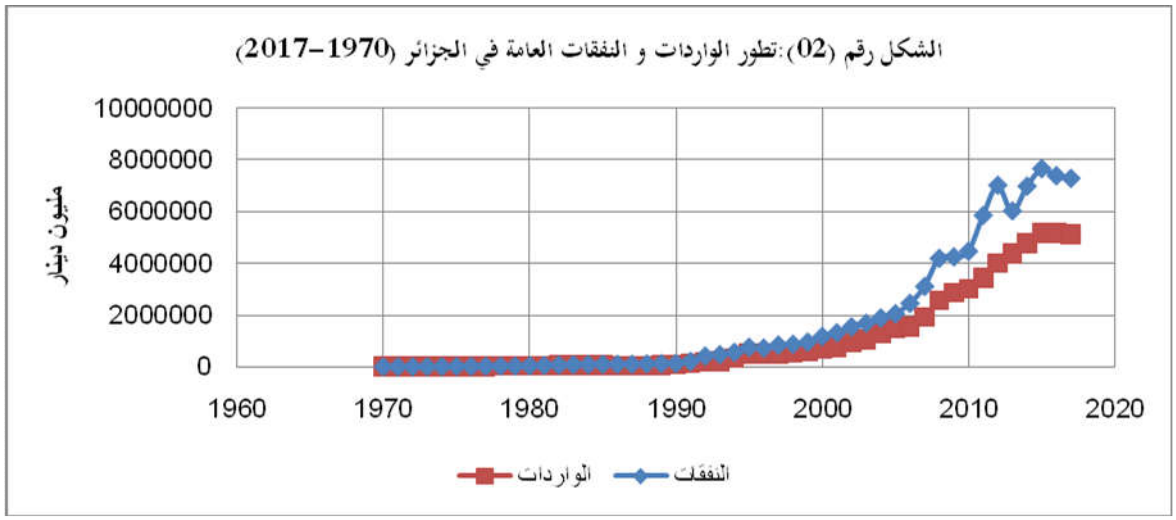

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن النفقات الرأسمالية والتي تجسدت في الواردات الرأسمالية (تشكل ثلث الواردات في الجزائر، وهي الواردات التي تتضمن عادة جزءا كبيرا من المعدات والسلع التي لا تنتج محليا وتساهم في عملية

الإنتاج)، لم تسهم في تنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث لم تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 4,93% كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة.

ومن المعروف في الجزائر أن الجباية البترولية تغطي أكثر من 50% من النفقات العامة، كما أن الصادرات النفطية تسيطر على 95% من إجمالي الصادرات، أي أن كل من النفقات العامة والواردات مرتبط بشكل مباشر بأسعار النفط. لذا فإن زيادة الإنفاق العمومي في ظل الاعتماد الكبير على الجباية البترولية في الجزائر، سيؤدى إلى توسيع قاعدة الواردات مقابل تراجع قيمة الصادرات خاصة النفطية، وبالتالي فإن أي عجز في الميزانية العامة سيؤدى إلى عجز الميزان التجاري.

وفي المقابل فإن فائض الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع السيولة النقدية لدى الجهاز البنكي، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار والإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات العمومية كنتيجة مباشرة لزيادة حصيلة الجباية العادية، في حين يؤدي العجز التجاري إلى تراجع السيولة النقدية، الأمر الذي يستلزم اتخاذ سياسات انكماشية قد تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني وبالتالي على الميزان التجاري، لكن هذا الأمر يتوقف على مدى مرونة الاقتصاد الوطني وهذا ما لا يفتقر إليه الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن إرجاع علاقة السببية إلى تأثير أسعار النفط على المتغيرين باعتبار أسعار النفط أهم محدد لكل من الميزان التجاري والسياسة المالية في الجزائر.

II-3-2- أسعار النفط تسبب رصيد الميزانية العامة:يعود وجود العلاقة السببية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة في الجزائر إلى كون الجباية البترولية تعد أهم مصادر الإيرادات العامة ، فقد بلغ متوسط نسبتها حوالي 53,54% إلى إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة أي أكثر من نصف الإيرادات العامة، والشكل الموالي يبين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:

الشكل رقم (03): هيكل الايردات العامة في الجزائر (1970-2017)

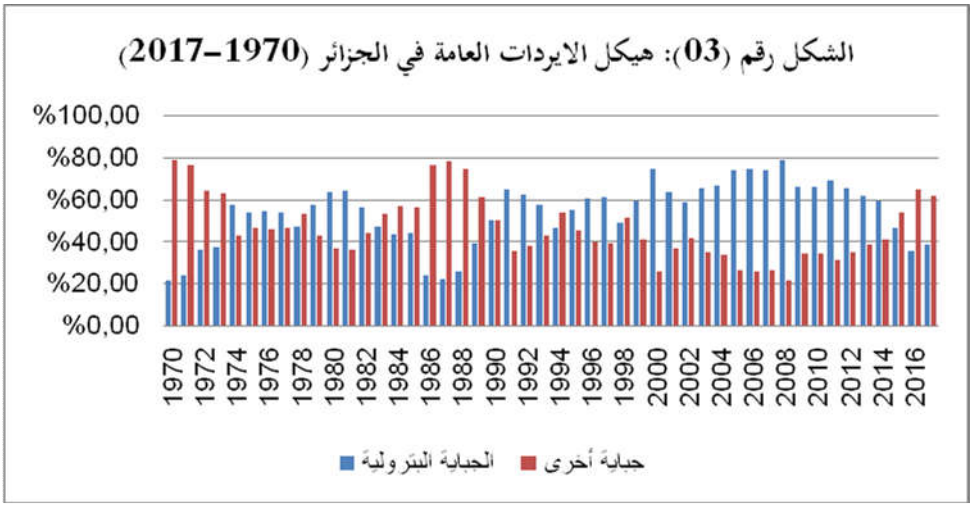

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

ومن المعروف أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات العمومية، وفي الجزائر نجد أن الجباية البترولية تغطي ما نسبته 58,75% (متوسط نسبة فترة الدراسة)، أي أن أكثر من نصف النفقات العمومية تغطيها الجباية البترولية، وذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يتميز بكونه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في ظل إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم كفاءة النظام الجبائي (ضعف التحصيل وارتفاع نسب الغش والتهرب الضريبيين):

الشكل رقم (04):نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر (2017 -1970)

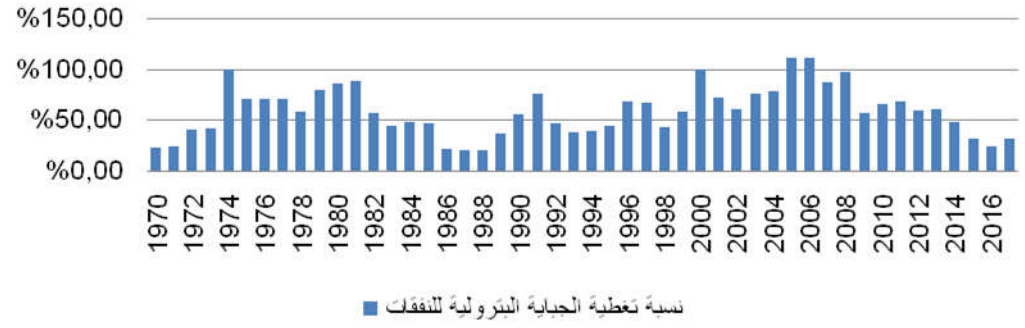

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

الدولية سيؤدي مباشرة إلى زيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري، ف

ي حين أن أي انخفاض في وبالتالي فإن التغيرات في أسعار النفط تنعكس مباشرة على رصيد الميزانية العامة عن طريق تأثيرها على الإيرادات العامة المنعكسة في شكل نفقات عامة وهذا ما حدث عند انهيار أسعار النفط سنة 2014، لتفاقم العجز في الميزانية العامة بـ 43,38% عن سنة 2013، هذا الأمر دفع السلطات إلى تبني سياسة مالية تقشفية تجلت في قانون المالية لسنة 2016 الذي تضمن رفع الدعم عن بعض المواد واسعة الاستهلاك (البنزين والكهرباء) بالإضافة إلى توسع ضريبي.

II-3-3-أسعار النفط تسبب الميزان التجاري: يرجع وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري إلى سيطرة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية حيث بلغت نسبتها 95,07% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) من الصادرات الإجمالية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق أسعار النفط سيؤدي حتما إلى تراجع قيمة الصادرات وبالتالي تراجع رصيد الميزان التجاري، أما بالنسبة للواردات فهي في تزايد مستمر وذلك لارتباطها بقيمة العوائد المتأتية أصلا من الصادرات النفطية، والشكل رقم (05) يوضح العلاقة الطردية بين كل من أسعار النفط والصادرات والواردات:

الشكل رقم (05): تطور الصادرات والواردات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

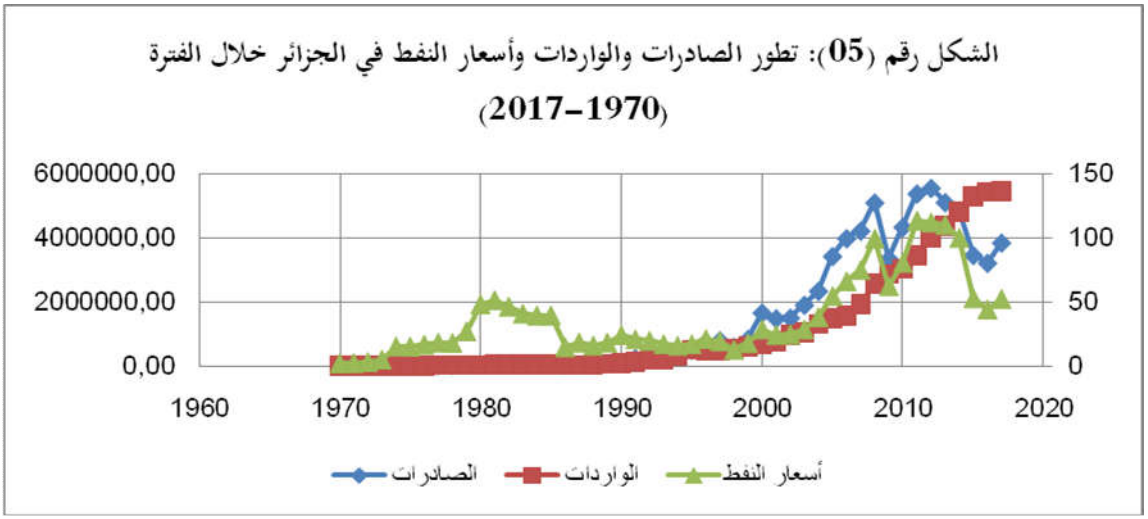

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحسن في الميزان التجاري الجزائر مرتبط بأسعار البترول، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

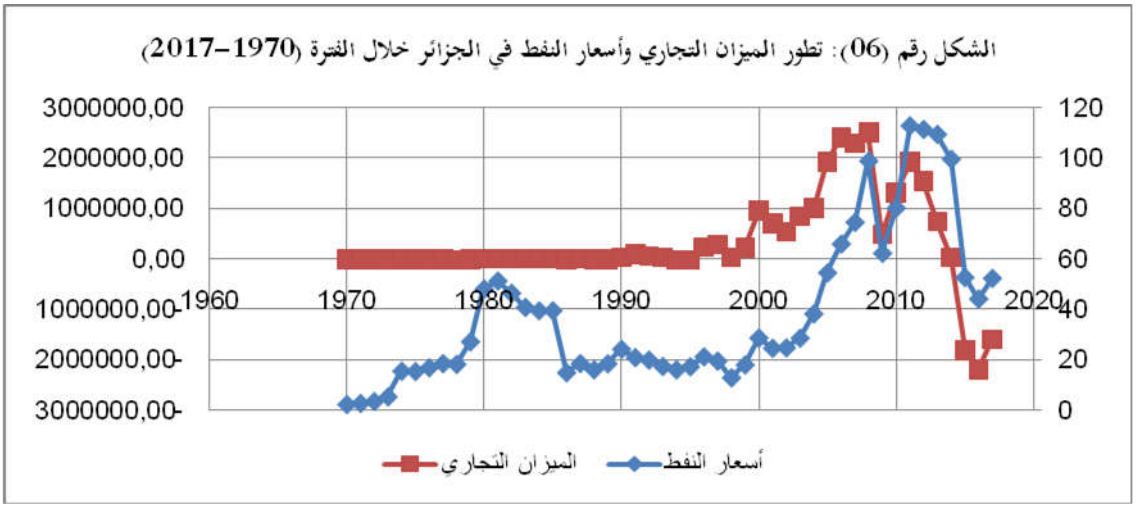

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ أن هناك علاقة طردية وثيقة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن رصيد الميزان التجاري ينخفض والعكس تماما حيث كلما ارتفعت أسعار النفط يرتفع رصيد الميزان التجاري.

الخاتمة

الخاتمة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي ،سياقها العام ودراسة تطوراتها عبر الزمن ،وذلك بالاستعانة بأدوات منهجية علمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء الفكرية المتطرقة لها.

انطلاقا من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع تحليل العلاقة بين نتيجة الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات، الذي حاولنا فيه معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.

وكان ذلك من خلال معرفة الجوانب النظرية للموازنة العامة ،ثم تعرضنا إلى ماهية ميزان المدفوعات ليتم الربط بين نتيجة الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات ، ثم إسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990الى 2018 .

ولقد استطعنا الخروج بعدة نتائج من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، منها ما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات ومنها ما يتعلق بالجانب النظري والتطبيقي .

نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى :

فقد تحققت الفرضية الأولى لأن الموازنة العامة تكون وفق لما تحصله الدولة من مختلف الإيرادات العامة وبصفة دورية ومنتظمة من كل سنة وما تنفقه على مختلف البرامج المخططة .

الفرضية الثانية :

حيث يمثل ميزان المدفوعات وضعية الدولة من خلال معاملاتها مع خارج النطاق الإقليمي .

الفرضية الثالثة :

تأكدت صحة الفرضية من خلال وجود علاقة سببية بين نتيجتي الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

نتائج متعلقة بالجانب النظري :

*عرف مفهوم الموازنة العامة عدة تطورات تبعا للتطور الحاصل في دور الدولة ومجال تدخلها في النشاط الاقتصادي فمن مجرد وثيقة محاسبية تدون وتقيد فيها العمليات المالية الناتجة عن تأدية الوظائف التقليدية ،إلى وثيقة تعكس العمليات المالية التي تنفذها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

*يعد عجز الموازنة العامة أحد الإختلالات التي تصيب الموازنة فقد يكون ناتج عن انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الإيرادات العامة ، أو قد يكون ناتج عن عدم قدرة الدولة على توفير إيرادات نهائية كافية لتغطية نفقاتها المتزايدة .

*يتوقف الأثر الاقتصادي للعجز في الموازنة العامة إلى حد كبير ، على الكيفية التي يتم بها التمويل .

*تعد الموازنة العامة مرآة تعكس المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة فقط داخل إقليمها بينما ميزان المدفوعات فهو مرآة تعكس المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة والأفراد المقيمين لديها ،مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين خارج إقليمها.

*يؤدي عجز الموازنة العامة إلى إحداث عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ،في حالة عدم قدرة الادخار المحلي على تغطية العجز في الموازنة العامة .

*ميزان المدفوعات عبارة عن بيان توضح فيه كل المعاملات التي تقوم بها الدولة مع باقي الدول، والتي تنتج عنها حقوق للدولة والتزامات عليها يتم تسويتها نقدا وخلال مدة محددة تكون في الغالب سنة .

*يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها مع باقي دول العالم وأمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات ، أي صادراتها مع تزايد حجم الواردات فإنها لاستطيع مجابهة الأزمات التي تتعرض إليها .

*تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية .

*إن تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من دائرة الأزمات نهائيا مادام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري .

نتائج متعلقة بالجانب التطبيقي :

*تعد الجباية البترولية المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة في الجزائر، فهي تشكل أكثر من نصف الإيرادات العامة، وتغطي أكثر من نصف النفقات العمومية في الجزائر، وذلك راجع لكون الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي تغلب أو تسيطر علية الصادرات النفطية، وبالتالي فإن أي صدمة في أسعار النفط سوف تؤثر سلبا على عائدات الدولة وبالتالي وضعية الميزانية العامة.

*سيطرت الصادرات النفطية على الميزان التجاري والتي فاقت 95%، مقابل توسع قاعدة الواردات جعل الجزائر رهينة للأسواق الخارجية.

* هناك علاقة سببية في الاتجاهين، أي أن عجز الميزانية يسبب عجز الميزان التجاري، وعجز الميزان التجاري يسبب عجز الميزانية، لكن هذا العجز يعود أساسا إلى أسعار النفط باعتباره المحدد الأساسي لكلا المتغيرين.

الاقتراحات :

- ضرورة تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية مع بعضها البعض، وذلك من أجل معالجة الإختلالات الاقتصادية الكلية.
- تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير وتشجيع الجهاز الإنتاجي بغرض ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، عن طريق خلق بدائل لصادرات المحروقات وتوسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات (خاصة السياحة)، من خلال استثمار الفوائض المالية المحققة في هذه القطاعات الإستراتيجية بهدف التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها، وكذا استغلال التدفقات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق تنمية شاملة، والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، بالإضافة إلى دعم وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وفق إستراتيجية تهدف إلى تغطية متطلبات السوق المحلي.ترشيد السياسة المالية في الجزائر من خلال حوكمت النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير من خلال تبني نظام.
- دعم يحقق العدالة الاجتماعية، وتوجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي، وكذا تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة للتخلص من الظواهر السلبية

التي تفتك بالأموال العمومية، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة وتطوير النظام الضريبي بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية لأن أي صدمة في أسعار النفط سيؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة.

- توفير مناخ استثماري جذاب من خلال تحسين وإصلاح مختلف المنظومة القانونية الاقتصادية، ومنح صلاحيات أكثر للمؤسسات الراغبة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى تكتلات اقتصادية، مما يساعدها أو يسهل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع

المراجع :

1 / السيد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ،الاقتصاد الدولي ، دار فاروس العلمية .2017

2/ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ،خالد أحمد فرحان المشهداني ،عباس خضير الجنابي ،التمويل الدولي ،دار الأيام للنشر والتوزيع 2012 .

3/ جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ،الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان الأردن .2014

4/محمد راتول ،الاقتصاد الدولي ،مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر .2018

5/ زينب عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية .2008

6/ شنقيري نوري موسى ،د محمد عبد الرزاق الحنيطي ،صالح طاهر الرزقان ،عبد الله يوسف سعادة ،التمويل الدولي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع

7/د محمد الصغير بعلي –د يسري أبو العلاء– المالية العامة–دار العلوم للنشر والتوزيع

8/عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري–ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2013

دردوري لحسن –عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي–مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية–جامعة9/

صندوق النقد الدولي –معهد صندوق النقد الدولي–الميزانية والتحليل المالي الكلي واشنطن 10/

11/ –سيد البواب (عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج) بدون دار نشر 2000

الأطروحات والمذكرات :

12/ هيثم العايب. م الصالح تجاني .م الصالح بن عمر .انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري 200-2016 ماستر تخصص تجارة دولية جامعة الوادي 2018/2017

13/ زواوي هاجر .رصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات دراسة تحليلية 2000- 2013 مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف 2015/2014

14/موساوي وردة ،عجز الموازنة العامة وأثره على ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2010 مذكرة ماجيستير ، تخصص الاقتصاد والمالية ،جامعة المدية،2012/.2013

15/بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال (1970-2014) ماجيستير جامعة ورقلة2016 / 2017

16/علاء الدين عماري ، حكيم بوناصري ، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات م، ماستر مالية ونقود ، جامعة تبسة 2015/

17/جميات عادل ،دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية –جامعة المسيلة

18/رحموني سيد احمد ، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال 1988 إلى 2017 ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي تامنغاست.

19/د/طول هبة ،د/محمدي سهام ،د/إحسان بن علي ، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري ،مجلة البناء الاقتصادي العدد 2

20/دراوسي مسعود,السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن حالة الجزائر 1990-2004,مذكرة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية الجزائر 2006

المجلات العلمية

21/مجلة أفاق علمية –العدد11 سنة _2019(د زهير بن دعاس قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر)

22/عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان –اربيل في العلوم القانونية والإدارية والمالية 2018

المراجع الأجنبية:

23/ Bernard Guilochon, Annie Kawecki , Economie Internationale :Commerce Et Macroéconomie

24,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006,

25 / Claude DUFLOUX, Michel KARLINE, La balance des

26 / paiements, Economica, Paris, 1994

27/Paula Samuelson, WilliamdNordhaus, Économie-Taux de change et système financier international, paris,2005 .

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم (1): نتائج اختبار PPلاستقرارية للسلاسل (BD)(BC) (POIL)

السلسلة	نوع النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة			القرار
			٪1	٪5	٪10	
(BD)	ثابت	-1.60	-3.57	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	-2.08	-4.16	-3.50	-3.18	غير معنوي
	بدون	-2.61	-2.61	-1.94	-1.61	رفض H_0
(BC)	ثابت	-1.63	-3.57	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	-1.32	-4.16	-3.50	-3.18	غير معنوي
	بدون	-1.68	-2.61	-1.94	-1.61	قبول H_0
(POIL)	ثابت	-1.75	-3.57	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	- 2.11	-4.16	-3.50	-3.18	غير معنوي
	بدون	-0.64	-2.61	-1.94	-1.61	قبول H_0

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews10.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار PPللفرو قات الأولى للسلاسل (BD)(BC) (POIL)

السلسلة	نوع النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة			القرار
			٪1	٪5	٪10	
D(BD)	ثابت	-5.85	-3.58	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	-5.76	-4.17	-3.51	-3.18	غير معنوي
	بدون	-5.91	-2.61	-1.94	-1.61	قبول H_1
D (BC)	ثابت	-5.88	-3.58	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	-5.92	-4.17	-3.51	-3.18	غير معنوي
	بدون	-5.93	-2.61	-1.94	-1.61	قبول H_1
D(POIL)	ثابت	-6.10	-3.58	-2.92	-2.60	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	-6.05	-4.17	-3.51	-3.18	غير معنوي
	بدون	- 6.13	-2.61	-1.94	-1.61	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (3): درجة تأخر النموذج

ʁ Lag Order Selection Criteria
dogenous variables: BD BC POIL
ıgenous variables: C
:e: 11/16/19 Time: 18:37
ıple: 0197 0244
uded observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1513.147	NA	1.71e+26	68.91577	69.03742	68.96088
1	-1407.624	191.8606*	2.13e+24*	64.52834*	65.01494*	64.70880*
2	-1401.736	9.902115	2.47e+24	64.66981	65.52135	64.98560
3	-1394.604	11.02176	2.73e+24	64.75473	65.97122	65.20587
4	-1388.090	9.178508	3.15e+24	64.86774	66.44918	65.45422

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (4): **نتائج اختبار السببية**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/08/19 Time: 15:02
Sample: 1970 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BC does not Granger Cause BD	47	12.4537	0.0010
BD does not Granger Cause BC		17.1163	0.0002
POIL does not Granger Cause BD	47	15.6171	0.0003
BD does not Granger Cause POIL		3.82379	0.0569
POIL does not Granger Cause BC	47	10.2764	0.0025
BC does not Granger Cause POIL		3.11280	0.0846

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (5): **نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك**

Date: 08/08/19 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BD BC POIL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.264666	28.81726	29.79707	0.0645
At most 1	0.196408	14.67545	15.49471	0.0662
At most 2 *	0.095496	4.616949	3.841466	0.0317

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : **مخرجات برنامج EViews 10**.

الملحق رقم (6): نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ

riance Decomposition of BC: eriod	S.E.	BC	BD	POIL
1	444968.1	100.0000	0.000000	0.000000
2	587910.6	95.43993	4.516786	0.043287
3	674287.0	87.82842	12.13221	0.039370
4	730905.6	79.51133	20.42767	0.060993
5	770961.0	72.08983	27.65942	0.250746
6	803037.0	66.54523	32.73513	0.719639
7	832531.5	63.22796	35.28754	1.484495
8	862052.5	61.90457	35.63361	2.461822
9	892009.8	61.97510	34.51089	3.514010
10	921468.5	62.76654	32.72380	4.509669

المصدر : **مخرجات برنامج EViews 10**.

الملحق رقم (7): نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

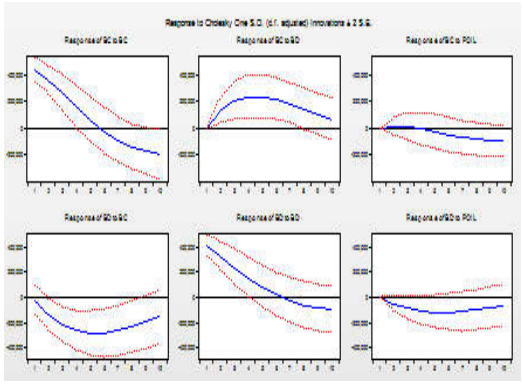

المصدر : **مخرجات برنامج EViews 10**.

الملحق رقم (8): نتائج تقدير نموذج VAR.

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 11/16/19 Time: 18:44
Sample (adjusted): 0198 0244
Included observations: 47 after adjustments
BC = C(1)*BC(-1) + C(2)*BD(-1) + C(3)*POIL(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.785857	0.134398	5.847228	0.0000
C(2)	0.311832	0.132014	2.362107	0.0228
C(3)	1925.934	5099.175	0.377695	0.7075
C(4)	75836.44	135556.9	0.559444	0.5788

R-squared	0.785037	Mean dependent var	314927.2
Adjusted R-squared	0.770039	S.D. dependent var	927901.4
S.E. of regression	444968.1	Akaike info criterion	28.93066
Sum squared resid	8.51E+12	Schwarz criterion	29.08812
Log likelihood	-675.8705	Hannan-Quinn criter.	28.98991
F-statistic	52.34465	Durbin-Watson stat	1.786936
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : **مخرجات برنامج EViews 10**.

الملحق رقم (9) : استقرارية النموذج

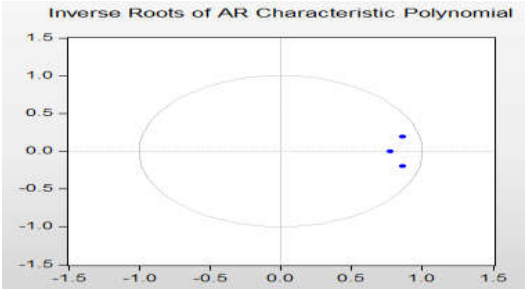

المصدر : **مخرجات برنامج EViews 10**.

تعد ظاهرة العجز التوأم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبيرة والتي تفترض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في Cripps et Godly تمت صياغتها من طرف :

في منتصف سنوات التسعينات في المملكة المتحدة حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات [1]

[1] وليد عبد الحميد العايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، الطبعة الأولى ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، لبنان ،2010،ص199

الفهرس

شكر وتقدير : II

الملخــص : II

فهرس المحتويات III

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال VI

قائمة الملاحق VII

توطئة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة وميزان المدفوعات

تمهيد : 2

المبحث الأول : الإطار النظري للميزانية العامة للدولة 2

المطلب الأول:مفهوم الميزانية 2

المطلب الثاني:خصائص الميزانية العامة ومبادئها 4

المطلب الثالث: مفهوم العجز في الموازنة العامة 6

المطلب الرابع : تصحيح العجز في الموازنة العامة(تمويله) 10

المبحث الثاني : ماهية ميزان المدفوعات 13

المطلب الأول: المفهوم والأهمية 13

المطلب الثاني :عناصر ميزان المدفوعات 15

المطلب الثالث :أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات..... 17

المطلب الرابع : معالجة الخلل في ميزان المدفوعات 20

المبحث الثالث :الدراسات السابقة : 23

المطلب الأول :عرض مختلف الدراسات السابقة..... 23

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية: 23

الفرع الثاني:(دراسة أجنبية) 24

المطلب الثاني:مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية 26

الفرع الثالث: التعليق على نتائج المقارنة..... 27

الخلاصـــــــــة : 29

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

المبحث الأول :تطور الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018 31

المطلب الأول: تطور الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة..... 31

المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 إلى 2018..... 35

المبحث الثاني : التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات 42

المطلب الأول : التحليل النظري للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات 42

المطلب الثاني : التحليل التطبيقي للعلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2017 46

الخاتمة 57

المراجع : 62

الملاحق :..... 66

الفهرس..... 70